أحداث اليوم الأمريكي وقضايا المسلمين في إفريقيا

أثرت أحداث سبتمبر على العلاقة بين الولايات المتحدة ودول العالم الإسلامي بصفة عامة؛ إذ أحيت هذه الأحداث مقولة "**الإسلام عدو بديل**"، والتي تصاعدت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار الشيوعية، وقد تسببت تلك الأحداث في تغيير استراتيجية الولايات المتحدة تجاه بعض الدول الإسلامية، و لم تكن دول القارة الإفريقية بعيدة عن هذا التغيير، فالدول الإفريقية الإسلامية تمثل حوالي نصف مقاعد منظمة المؤتمر الإسلامي، ووجود أغلبية مسلمة في العديد من الدول الإفريقية يجعلها لا تنفصل عن قضايا الإسلام والمسلمين التي تأثرت بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ولعل أبرز ما يشير إلى تفاعل إفريقيا مع تلك الأحداث اجتماع مسئولين من الإدارة الأمريكية مع مبعوثي الدول الإفريقية في الولايات المتحدة في الرابع عشر من سبتمبر 2001؛ أي بعد أحداث سبتمبر بثلاثة أيام فقط؛ حيث عرضت الولايات المتحدة على الدول الإفريقية جملة من المطالب من أهمها المشاركة الكاملة للدول التي يمثلها هؤلاء السفراء في التحالف الأمريكي ضد الإرهاب، والتعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية بتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة وتسهيل مهام البعثات الاستخباراتية الخاصة الموفدة إليها، وتشديد أنظمة أمن الحدود، والتعاون في القبض على المشتبه فيهم الموجودين داخل الدول الإفريقية وتسليمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والمشاركة الجادة في تعقب خلايا المنظمات الإرهابية ومراقبة تحركاتها واتصالاتها؛ هذا بالإضافة إلى مطالب أخرى خاصة ببعض دول إفريقية بعينها؛ حيث قدم مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية قائمة تضم ثلاثين شخصاً من المتهمين بوجود علاقة تربطهم بأسامة بن لادن إلى تنزانيا. كما طلب من جنوب إفريقيا شرح ملابسات وجود صفقة مشبوهة بينها وبين منظمات ابن لادن الدولية. وقد تجاوبت الدول الإفريقية بصفة عامة مع هذه المطالب وأعلنت موافقتها الجماعية عليها.[1]

وقد عبرت سوزان رايس – التي شغلت منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية في الفترة من 1997 إلى 2001 – عن موقع إفريقيا في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب في مقالة نشرت في صحيفة "**واشنطن بوست**" في 11 ديسمبر 2001 بالقول إن إفريقيا تعد بمثابة البطن الرخوة أمام الإرهاب العالمي، وأن الإرهاب الموجه إلى الولايات المتحدة يعيش أيضاً في إفريقيا وهو ما أوضحه الهجوم على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام 1998؛ فخلايا تنظيم القاعدة تنشط في كافة أنحاء القارة، وتضطلع المنظمات الإرهابية بتخطيط وتمويل تنفيذ العمليات الإرهابية في مناطق كثيرة في إفريقيا،كما تستفيد تلك المنظمات من انعدام الرقابة على الحدود بين البلدان الإفريقية وضعف القانون والمؤسسات القضائية وقوى الأمن،فتقوم بتحريك الرجال والسلاح والمال من إفريقيا باتجاه بقية أرجاء العالم، وتقوم باستغلال السكان الفقراء والمنطلقات الدينية أو العرقية للمساعدة في تجنيدهم في صفوف المجاهدين، ونتيجة لذلك وضعت رايس بعض الإجراءات الواجب اتخاذها لدعم الدول الإفريقية في مكافحة الإرهاب من أهمها دعم هذه الدول مادياً للسيطرة على حدودها وتحسين عمل أجهزتها الاستخبارية وإرساء القانون وبناء مؤسسات قضائية فعالة، والتعامل مع مشكلة انتشار الحركات الإسلامية في القارة، خاصة وأن النشطاء الإسلاميين الأكثر راديكالية وعداء للولايات المتحدة تتزايد قوتهم من جنوب القارة إلى السودان، ومن نيجيريا إلى

الجزائر، دعم التنمية في القارة الإفريقية بزيادة الاستثمارات وفتح الأسواق الأمريكية أمام سلع القارة، إلا أنها في الوقت نفسه اعترفت بوجود عراقيل عدة تقف عائقاً أمام تحقيق تلك الإجراءات أهمها أن ميزانية العمليات الخارجية تركز على تحقيق الأهداف قصيرة الأمد في مكافحة الإرهاب ومن المتوقع في هذا السياق أن تحصل إفريقيا على موارد أقل من سنة إلى أخرى.[2]

أولاً- ردود الأفعال الرسمية والشعبية تجاه أحداث 11سبتمبر:

(أ)ردود الفعل الرسمية تجاه أحداث سبتمبر والحرب الأمريكية ضد الإرهاب: تأييد الولايات المتحدة ومحاولات توظيف الظاهرة:

عقب تفجيرات سبتمبر سارعت الدول الإفريقية الإسلامية -كغيرها من دول العالم- بإعلان إدانتها لهذه التفجيرات. وقد حاولت هذه الدول على المستوى الرسمي أن تنفي عن نفسها شبهة التورط في هذه العمليات بعد إعلان اشتراك عناصر عربية وإسلامية فيها. ولعل ذلك ما يفسر حالة الصمت العام على مستوى حكومات الدول الإفريقية الإسلامية تجاه الضربات الأمريكية في أفغانستان مما يعكس تخوف هذه الحكومات من التأثر سلباً إذا ما عبرت عن انتقادها للضربات الأمريكية، واحتمال أن تصبح هذه الدول محلاً للاتهام أو حتى للهجوم عسكري.

وكانت نيجيريا من أوائل الدول التي أعربت عن مساندتها للعمليات العسكرية الأمريكية والبريطانية في أفغانستان؛ حيث توجه الرئيس النيجيري أو باسانجو إلى الولايات المتحدة في نوفمبر 2001 للتعبير عن تضامنه معها، وأكد خلال الزيارة أنه لابد من محاربة الإرهاب حتى يتم القضاء عليه، كما أكد ضرورة استمرار التحالف الدولي ضد الإرهاب للوصول إلى عالم أكثر أمناً وسلماً، وأوضح الرئيس النيجيري في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض عقب لقاء الرئيس الأمريكي أن الشعوب لابد أن تدرك أنها ليست محصنة من الإرهاب لكنه أشار إلى ضرورة التمييز بين الإرهاب وأي دين يتخذ كستار لممارسة العمليات الإرهابية.[3]

أما الدول الإفريقية الأخرى ذات الأغلبية الإسلامية فقد تفاوتت ردود أفعالها؛ ففي النيجر صرح الرئيس مامادو تانجا بأن الحرب ضد أفغانستان طبيعية، وأنه يأمل بانتهائها سريعاً وعودة السلام إلى المنطقة. وعلى الجانب الآخر عبرت بعض الدول عن تخوفها من الكوارث الإنسانية التي سوف تسببها هذه الحرب؛ ففي اجتماع اللجنة المشتركة بين الجزائر وجنوب إفريقيا حث رئيسا البلدين الولايات المتحدة على التمسك بالحذر في حملتها ضد الإرهاب حتى تتجنب الخسائر في أرواح الأبرياء، ونادى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بضرورة صياغة اتفاقية دولية جديدة لمكافحة الإرهاب.[4]

وكانت جنوب إفريقيا قد أعطت موافقتها الضمنية على حرب الولايات المتحدة ضد أفغانستان إذ صرح نائب وزير خارجيتها أن حكومته تعترف بحق الإدارة الأمريكية في النيل من منفذي العمليات الإرهابية وتنفيذ العدالة لكنه أشار إلى قلق حكومته بشأن المأساة الإنسانية التي ستسفر عنها هذه الحرب، ودعا الولايات المتحدة إلى التركيز على تتبع العناصر الإرهابية التي قامت بالهجوم فقط، كما طالبت الولايات المتحدة بضرورة تقديم دليل قوي قبل اتخاذ أي إجراءات؛ حيث أكد بيان مجلس وزراء جنوب إفريقيا على أن أي عملية عسكرية يجب أن تقوم على حجة دامغة وليس مجرد الظن، وأشار إلى أن اتهام الولايات المتحدة المتسرع للعرب والمسلمين

بالإرهاب يؤدي إلى استعداء طوائف من البشر على غيرها.[5]

ولم يكن موقف الدول الأخرى مختلفاً في هذا الإطار بل إن بعض الحكومات حاولت استغلال هذه الأحداث لصالحها من أبعاد مختلفة. فقد اتهمت المعارضة رئيس جامبيا يحيى جامع بالانتهازية السياسية لما اعتبرته مبالغة منه في إبداء تأييده للولايات المتحدة؛ وكان الرئيس الجامبي قد أعلن يوم 11سبتمبر إجازة وطنية عامة في البلاد لإحياء ذكرى سبتمبر وهو ما اعتبرته المعارضة محاولة من الرئيس للتقارب مع الإدارة الأمريكية التي تعتبره من القادة المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان في القارة الإفريقية، كذلك اتهمت المعارضة الكينية الحكومة بأنها بالغت في رد فعلها تجاه أحداث سبتمبر لجذب انتباه الإدارة الأمريكية لموقفها بعد أن قاد الرئيس الكيني دانيال آراب موي مظاهرات في شوارع نيروبي مؤيدة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب.

وفي أوغندا أكد الرئيس يوري موسيفيني أن أوغندا كانت من أول ضحايا ابن لادن؛ إذ إن عناصر قوات التحالف الديمقراطية المناهضة للحكومة الأوغندية تدربت في معسكرات ابن لادن، ونفذت عدة هجمات في أوغندا وقتلت مواطنين أوغنديين أبرياء من قواعدها في الكونغو الديمقراطية. وقد بلغت محاولة استغلال وتوظيف الظاهرة حد اتهام موسيفيني جيش الرب الأوغندي المسيحي –والذي وضعته الولايات المتحدة على قائمة التنظيمات الإرهابية – بتلقي مساعدات من ابن لادن وهو الأمر الذي بدا غير مقبول من الناحية المنطقية.[6]

وكان مجلس الأساقفة في أوغندا قد استغل أحداث سبتمبر لمطالبة الرئيس بسحب عضوية أوغندا من منظمة المؤتمر الإسلامي؛ حيث طالب المجلس في بيان أصدره في 3فبراير 2002بالانسحاب الفوري لأوغندا من منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد جاء رد الرئيس موسيفيني عنيفاً غير أنه تجنب التعليق على مطالب مجلس الأساقفة الذين وصفهم بالنفاق وخيانة المبادئ المسيحية، وقد تعهد مجلس الأساقفة بمواصلة العمل نحو هذه المطالبة عبر البرلمان، وممارسة ضغوط على المؤسسات المختلفة في الدولة.

وقد اعتبرت الرموز الإسلامية في أوغندا أن هذه المطالب خطوة غير مشجعة للدعوة إلى التواصل بين الطرفين المسيحي والإسلامي في البلاد. واعتبر زعيم الجماعة الإسلامية في أوغندا أن هذا المطلب جزء من مظاهر الاستياء التي تسيطر على الأوساط المسيحية من ظاهرة الصحوة الإسلامية، وإنجاز العديد من المشروعات الإسلامية الخيرية والدعوية في البلاد خلال فترة قصيرة، وتساءل: لماذا في هذا التوقيت بالذات وبعد مضي 28عاماً على انضمام أوغندا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي يثير اتحاد الأساقفة هذه القضية؟ وأوضح أن مسلمي أوغندا لن يقبلوا أن تكون عضوية الدولة في منظمة المؤتمر الإسلامي وعلاقاتها الخارجية مع الدول العربية والإسلامية ضحية مناورات وألاعيب سياسية وورقة ضغط لتحقيق مصالح طائفية وحزبية وأنه من غير المقبول خلط الأوراق والتحامل على المسلمين[7].

وفي إطار محاولة الاستغلال والتوظيف أكدت جهة البوليساريو أن المغرب حاولت استغلال أحداث سبتمبر للتأثير على الولايات المتحدة الأمريكية ودفعها نحو تأييد الموقف الغربي في قضية الصحراء المغربية مقابل تأييد المغرب للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، لكن منسق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء المغربية أكد أن المغرب لن تستطيع الاستفادة من هذا الموقف لأنها ليس لديها ما تقدمه بشكل يتميز عن الدول الأخرى في المنطقة[8].

إلا أن هناك دولاً استفادت بالفعل من دعمها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب. فقد استفادت موريتانيا بقرار واشنطن بإلغاء الديون المستحقة على موريتانيا وبدا ذلك مرتبطاً بالموقف الموريتاني الداعم للولايات المتحدة حيث زار وفد عسكري أمريكي موريتانيا وأرسى بعض الأسس والمنطلقات للتعاون العسكري بين الولايات المتحدة؛ وموريتانيا بعد لقاء الوفد مع الرئيس الموريتاني وبعض قادة الجيش. وقد اتفق الجانبان على مواصلة اللقاءات والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب[9].

وبذلك فإن الحكومات الإفريقية في محاولة منها لإبعاد شبهة التواطؤ عن نفسها اتجهت إلى تأييد الحرب الأمريكية ضد الإرهاب مع إبداء بعض الدول لتحفظاتها بالمطالبة بعدم توسيع نطاق الحرب أو تقديم الأدلة الكافية قبل معاقبة المتورطين في العمليات الإرهابية. وحتى الدول المعروفة بموقفها العدائي من السياسة الأمريكية لم تجد أمامها سوى الموافقة على دعم الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب. ففي حين وجه الرئيس الليبي معمر القذافي انتقادات حادة للولايات المتحدة واصفاً سياساتها بالعجرفة ومحاولة فرض الحلول على العالم، فإنه قد عرض في الوقت نفسه استعداده للتعاون على المستوى الاستخباراتي، وتقديم المعلومات لتسهيل العثور على بن لادن وذلك خلال لقائه مع وزير التعاون الدولي الفرنسي في أكتوبر 2001. والجدير بالذكر أن ليبيا ما زالت على اللائحة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب[10].

(ب) ردود الفعل الشعبية على أحداث سبتمبر والحرب الأمريكية ضد الإرهاب:

يمكن القول إنه على المستوى الشعبي كان رد الفعل تجاه أحداث سبتمبر أكثر تمايزاً وتنوعاً، الأمر الذي أوجد فجوة واضحة في بعض الحالات بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب بل ومن أحداث سبتمبر ذاتها. ففي كينيا نظمت بعض الجماعات الإسلامية وعلى رأسها مجلس الدعاة والأئمة الكيني **The Council of Imams and Preaches of Kenya(CIPK)** والحزب الإسلامي الكيني، وجماعة أصدقاء الأقصى وحقوق الإنسان **Friends of Al-Aqsa and The Muslims for Human Right** مظاهرات حاشدة في مومباسا للتعبير عن التضامن مع الشعب الأفغاني. وقد انتقد رئيس مجلس الدعاة الرئيس "**موى**" لتصديه للمسلمين الذين يعبرون عن تضامنهم مع الشعب الأفغاني مؤكداً في الوقت نفسه أنه إذا وجد دليل على اشتراك ابن لادن في أحداث سبتمبر فسيكون المسلمون في كينيا أول من يتظاهر ضده، كما انتقد زعيم الحزب الإسلامي الكيني المظاهرات التي قادها الرئيس موى في شوارع نيروبي تأييداً للولايات المتحدة، في حين اتهم المنسق العام لجماعة الأقصى الرئيس موى بمحاولة ترهيب المسلمين وأكد أن مظاهرات الاحتجاج الإسلامية سوف تستمر، وقد أعلنت هذه الجماعات رفضها لموقف الحكومة الكينية في سماحها للقوات الأمريكية باستخدام الموانئ والمطارات الكينية في حربها ضد الإرهاب[11]، كما رفضت عناصر من هذه الجماعات لقاء بعض المسئولين من السفارة الأمريكية لمناقشة أسباب تزايد المشاعر المعادية للولايات المتحدة مؤكدين أن موعد هذا اللقاء غير مناسب ولن يكون مناسباً طالما استمر القصف الأمريكي لأفغانستان الذي يعتبره المسلمون في كينيا شكلاً من أشكال الإرهاب[12].

وكان الرئيس الكيني قد حذر المسلمين في كينيا من تنظيم مظاهرات مناصرة لابن لادن والإرهاب الدولي مؤكداً أن من يؤيد الإرهابيين لا يقدر حياة المواطنين الكينيين الذين فقدوا في تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي عام 1998، كما حذر الرئيس أي عناصر أجنبية

مقيمة في كينيا من تأييد الإرهاب مؤكداً أن كينيا لن تتنازل عن أمنها القومي[13]، كما اتهم بعض المسئولين الكينيين علماء الدين الذين نظموا المظاهرات الشعبية ضد الحرب الأمريكية ضد الإرهاب بأنهم أساؤا إلى الإسلام بتأييدهم للإرهاب، وأكد هؤلاء المسئولون أن المظاهرات لن تأتى بنتائج إيجابية وأن وراءها بعض العناصر غير المعلومة نواياها[14].

وفي نيجيريا أعلنت الجماعات الإسلامية الأصولية وعلى رأسها الحركة الأصولية للتجديد الإسلامي **The Radical Islamic Renewal Movement(IRM)** دعمها لتنظيم القاعدة ووصفت الولايات المتحدة ذاتها بالإرهاب لإصرارها على ضرب المسلمين الأبرياء في أفغانستان دون وجود أدلة على ارتكاب ابن لادن للعمليات الإرهابية. وانتقدت هذه الجماعات الدور السلبي للقادة المسلمين تجاه ما يتعرض له المسلمون في أنحاء كثيرة من العالم ومنها نيجيريا[15]، كذلك نظم المجلس الوطني للشباب المسلم في نيجيريا **National Council of Muslim Youth(NACOMYO)**، مسيرات في الشوارع الرئيسية في **"أيبادان"** للاحتجاج على العمليات العسكرية في أفغانستان وردد المتظاهرون الهتافات المؤيدة لابن لادن، كما حرقوا العلم الأمريكي، وهددت الجماهير بأنه إذا لم يتم وقف العمليات العسكرية في أفغانستان فقد تضطر إلى الثأر لمقتل الإخوة الأفغان بأي طريقة مناسبة. وقد رفع المتظاهرون لافتات كتب عليها **"ابن لادن هو البطل"**، **"إننا على استعداد للموت من أجل طالبان"** مؤكدين أن الكفاح من أجل التحرر الإسلامي لا يمكن القضاء عليه لكنهم في الوقت نفسه أكدوا أن الحرب ليست بين الإسلام والمسيحية أو بين الولايات المتحدة والإسلام ولكنها بين الإدارة الأمريكية والعناصر المحبة للعدل في العالم كله[16].

وفي جنوب إفريقيا احتشد حوالي خمسة آلاف مواطن من مدينة كيب تاون في مسيرة احتجاجية ضد الحملة الأمريكية في أفغانستان. وقد تبنى الدعوة إلى هذه المسيرة المجلس القضائي الإسلامي **Muslim Judicial Council (MJC)**، واتحاد عمال الجنوب الإفريقي **Congress of south Africa Trade Unions(COSATU)**، ومجلس كنائس غرب الكاب **The Western Cape Council of Churches (WCCC)** وقد أدانت هذه المنظمات أحداث سبتمبر لكنها دعت إلى وضع حد لقتل الأبرياء في أفغانستان، وقد صرح ممثل مجلس الكنائس أن الحرب ليست حلاً للإرهاب، وأنه يجب الاعتماد على أسلوب الحوار وليس الحرب كما صرح القائد الإقليمي لاتحادات العمال أن محاربة الإرهاب لابد أن تأتي في إطار مبادرة تقودها الأمم المتحدة، حتى لا يترك لدولة واحدة السيطرة على الأجندة العالمية.

وفي إطار المسيرات –التي كان معظم المشاركين فيها من الأقلية المسلمة في جنوب إفريقيا– رفع البعض الأعلام الفلسطينية وارتدى بعض المتظاهرين ملابس مؤيدة لابن لادن.

والجدير بالذكر أن هناك حوالي ألف شخص جنوب إفريقي قد سجلوا أسماءهم راغبين في التوجه إلى أفغانستان وكان الرد الرسمي على هؤلاء هو القبض عليهم ومحاكمتهم بتهمة مخالفة قانون جنوب إفريقيا الذي يمنع المواطنين من التطوع في حروب عسكرية خارج البلاد. وهدد نائب وزير الخارجية أن الجماعات التي تدفع المسلمين في جنوب إفريقيا إلى المشاركة في الحرب في أفغانستان سوف تقع تحت طائلة القانون. وكانت الجماعات الإسلامية في جنوب إفريقيا قد انقسمت حول دعوة ابن لادن للجهاد في أفغانستان فبينما اتخذت إحدى الجماعات الإسلامية المعروفة

بمساندتها لحركة طالبان (جمعية العلماء) موقفاً متحفظاً داعية إلى احترام قانون جنوب إفريقيا اتخذت جماعات أخرى موقفاً مسانداً للدعوة إلى الجهاد ومن أهم هذه الجماعات حركة القبلة **Qibla Movement** وهي الحركة المساندة لجماعة مكافحة الجريمة والمخدرات (أو ما تسمى أحياناً بالجماعة الإسلامية لمكافحة الاضطهاد **Muslims Against Global Oppression (MAGO)**) المسجلة على اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية.

وقد قوبل موقف حكومة جنوب إفريقيا بمنع المتطوعين من السفر بانتقاد من بعض الجماعات الإسلامية حيث انتقد المجلس القضائي الإسلامي التهديدات الحكومية مؤكداً أن الحكومة لا تملك السلطة في منع نشاط المسلمين في جنوب إفريقيا [17].

وعلى المستوى الفكري أعلن العلماء والباحثون والأكاديميون الأفارقة الذين اجتمعوا في منتدى خاص على هامش المؤتمر الأفريقي بشأن التنمية المستدامة والحكم الرشيد والعولمة الذي عقد في نيروبي (17-19 سبتمبر 2001) إدانتهم للهجوم على الولايات المتحدة، ودعوا الجماعة الدولية خاصة الأمم المتحدة إلى عقد معاهدة دولية حول الأمن العالمي والإرهاب يشترك فيها المجتمع المدني على نحو كامل ولكنهم دعوا في الوقت نفسه إلى ضرورة تصدى الولايات المتحدة بفعالية لحل أزمة الشرق الأوسط وغيرها من الأزمات، وإلى تفهم أن الأسلوب العسكري وحده لن ينجح أبداً في مواجهة الإرهاب، ولن يؤدى إلا إلى إشعال المزيد من الأعمال الإرهابية، وأخيراً طالب المجتمعون في المنتدى الولايات المتحدة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإقامة محكمة دولية مستقلة لملاحقة الممارسين لأعمال العنف وذلك وفق معايير العدالة الدولية[18].

ورغم اتجاه العديد من الكتابات إلى إدانة الهجوم على الولايات المتحدة، إلا أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب قد تعرضت لانتقادات عديدة كان من بينها أن مكافحة الإرهاب –التي كان من المفترض أن يشترك فيها كافة الدول لمعالجة قضية تعاني منها الكثير من دول العالم– تحولت إلى حرب بين طرفين الولايات المتحدة من جهة بديكتاتورية عالمية تسعى من خلال حربها إلى توسيع نطاق سيطرتها العالمية، وتجريب أسلحتها الجديدة، وتطوير صناعتها العسكرية، وبين الجماعات الإرهابية من جهة أخرى، وهي حرب سوف تأتي بنتائج مدمرة على العالم ككل وتخلف العديد من الضحايا ولن يكون أي من أطرافها رابحاً[19].

ولفتت العديد من الكتابات الأنظار إلى ضرورة البحث عن البواعث الحقيقية للعمليات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة؛ حيث أشارت هذه الكتابات إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تلقى قبولاً لدى بعض الشعوب لذلك وجب على الأمريكيين محاولة فهم هذه الآراء المعارضة لسياساتهم[20].

وكان من أبرز ما كتب في هذا الإطار تحليل المفكر الإفريقي الأصل، المسلم الديانة، الأمريكي الجنسية البروفيسور على مزروعي، في صحيفة الشعب الكينية؛ حيث أوضح مزروعي أن الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر تركز على معاقبة وتتبع الإرهابيين في حين أن الأجدى هو البحث عن الأسباب الحقيقية للإرهاب، وواحد من أهم هذه الأسباب هو التحالف الأمريكي مع إسرائيل، وبدلاً من أن تبحث الولايات المتحدة عن تحالف دولي ضد الإرهاب يجب عليها أن تبحث في تشكيل تحالف دولي لحل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي يشمل أطرافاً أخرى عديدة كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي حتى لا تنفرد الولايات المتحدة كراعٍ وحيد غير محايد في

عملية السلام في الشرق الأوسط.ولفت مزروعي النظر إلى أن التحالف الدولي ضد الإرهاب يمكن أن يكون جزءاً من المشكلة بدلاً من أن يكون جزءاً من الحل، وعبر عن قلقه إزاء الانقسامات التي تشهدها بعض الدول الإفريقية نتيجة لتباين المواقف تجاه الحرب الأمريكية ضد الإرهاب مشيراً إلى النموذج الكيني[21].

كذلك فقد اعتبر هو راس كامبل، أحد المفكرين البارزين وزعماء الرأي في جماعة الوحدويين الأفارقة، أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مضللة وتحتاج إلى توجه جديد، وأن التغلب على الإرهاب لا يتطلب فقط قوة عسكرية، بل يتطلب أدوات سياسية قانونية ومالية تعمل على عزل الإرهابيين. وهذا يعني أنه لابد من حوار عالمي حول ماهية الإرهاب؛ فلا يمكن التعاطف مع التحالف الأمريكي ضد الإرهاب لأنه يقوم على تعريف فضفاض للإرهاب طالما استغلته الولايات المتحدة من قبل لصالحها فاتهمت قادة أمثال نيلسون مانديلا بالإرهاب في الوقت الذي كانت تحتضن فيه القيادات الإرهابية أمثال ابن لادن وسافيمبي. وأكد كامبل أنه لابد أن يسعى المواطنون الأمريكيون لفهم الأسباب التحتية التي تسببت في أحداث سبتمبر وهو أمر صعب لأن العنصرية البيضاء متأصلة إلى حد بعيد في المجتمع الأمريكي لدرجة تغلغلها حتى لدى المثقفين الواعين[22].

(ج) الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات الإفريقية لمكافحة الإرهاب:

اتخذت المنظمات الإفريقية على المستوى القاري والإقليمي عدة إجراءات وعقدت بعض المؤتمرات لمكافحة الإرهاب؛ فعلى مستوى الاتحاد الإفريقي عقد القادة الأفارقة قمة خاصة في داكار (السنغال) في أكتوبر 2001 انتهت بتبني إعلان لمكافحة الإرهاب ولكنها لم تتبن أي معاهدة أو اتفاقية ملزمة لجميع دول القارة، وأوصت القمة بعقد قمة استثنائية لتقييم التقدم الذي تحقق في تنفيذ ميثاق الجزائر لمكافحة الإرهاب، والذي تبنته قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر عام 1999، عقب حادث تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا. وقد وقع على الميثاق 36دولة و لم يصدق عليه حتى أكتوبر 2001سوى ثلاث دول فقط.

والملاحظ أن أحداث سبتمبر قد دفعت العديد من الدول الإسلامية الإفريقية إلى التصديق على الميثاق وكان على رأس هذه الدول نيجيريا التي قررت التصديق على الميثاق في فبراير 2002، تبعها في ذلك العديد من الدول الأخرى[23].

وفي سبتمبر 2002، وبمناسبة إحياء الذكرى الأولى لتفجيرات سبتمبر في الولايات المتحدة، استضافت الجزائر مسئولين رفيعي المستوى من دول الاتحاد الإفريقي لمناقشة مكافحة الإرهاب. وانتهى المؤتمر بتبني خطة عمل لتنفيذ ميثاق الجزائر. ومن أهم الإنجازات التي حققها المؤتمر تصديق كل من غانا، جنوب إفريقيا، السودان، وجزر القمر على ميثاق الجزائر ليصل عدد الدول التي صدقت على الميثاق 17دولة؛ مما يعني دخول الميثاق حيز التنفيذ.

والجدير بالذكر، أن القمة حرصت على إصدار خطة عمل تلقى القبول الغربي لذلك جاء رفض الاقتراح الليبي باتخاذ موقف من الصهيونية، و لم تتضمن خطة العمل أي إشارات إلى موضوع دولة الإرهاب، إلا أنها في الوقت نفسه استبعدت من تعريف الإرهاب حركات التحرر الوطني التي تناضل لتحرير أرضها المحتلة[24]، وقد اعتبر بعض المحللين أن خطة العمل التي تبناها المؤتمر خطة طموحة هدفها الأساسي إرضاء الدول الغربية المانحة خاصة الولايات المتحدة. وقد حضر المؤتمر ممثلون من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والإنتربول الدولي[25].

وعلى المستوى الإقليمي تبنت عدة منظمات إقليمية إجراءات وأنشأت آليات لمكافحة الإرهاب. ففي إطار منظمة الإيكواس في الغرب الإفريقي اقترحت غانا إقامة مكتب للمخابرات والتحقيقات الجنائية على مستوى المنظمة لدعم التعاون الإقليمي في مجالات الجريمة ومكافحة الإرهاب وعمليات غسل الأموال. وقد اجتمع بعض ممثلي الجهات الأمنية من دول الإيكواس في 23سبتمبر في أبيدجان لمناقشة كيفية تطبيق هذا الاقتراح[26].

وفي قمة السادك التي عقدت في يناير 2002 في مالاوي تبنت الجماعة إعلاناً لمكافحة الإرهاب أكد على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة والأمن والاستقرار في المنطقة كسبيل لمحاربة الإرهاب، كما اتهم قادة دول الجماعة حركة يونيتا في أنجولا، بأنها جماعة إرهابية يجب القضاء عليها بأي وسيلة، وأنه يجب وضعها في إطار قائمة التنظيمات الإرهابية. وأعلنت تلك الدول أنها سوف تتخذ إجراءات لإحباط عمليات حركة يونيتا مثل تجميد أرصدتها المالية داخل وخارج أنجولا بالتعاون مع الأطراف الخارجية مثل الاتحاد الأوروبي، والاستعداد لشن حملات عسكرية ضد الحركة إذا لم تنجح كافة الوسائل الأخرى في وقف عملياتها الإرهابية داخل أنجولا[27].

وخلال قمة الإيجاد التي عقدت في نفس الشهر (يناير 2002) دعت دول الشرق الإفريقي الصومال إلى محاربة الإرهاب، ودعت المجتمع الدولي للانضمام إلى جهود منظمة الإيجاد لإحلال السلام في الصومال[28].

وعلى المستوى الثنائي وفي محاولة منهما لإثبات تصديهما للإرهاب أصدرت كينيا وأوغندا إعلاناً مشتركاً ينص على تكثيف تبادل المعلومات المخابراتية لمحاربة الإرهاب. كذلك فقد طرحت اللجنة المشتركة بين البلدين بعد اجتماعها في أكتوبر 2001 فكرة إنشاء بنك مشترك للمعلومات عن العناصر الإرهابية المشكوك فيها، وتدعيم قدرة الحكومتين على احتواء أي هجمات إرهابية والرد عليها. وشددت اللجنة على الإسراع بتنفيذ مشروعات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب في البلدين[29].

وكانت الحكومة الأوغندية قد عرضت مشروع قانون أمام البرلمان يقضي بإصدار حكم الإعدام على الإرهابيين، أو أي شخص يؤيد أو يمول العمليات الإرهابية. وقد أيدت السفارة الأمريكية في "**كمبالا**" هذا القانون وحثت البرلمان على الإسراع بالتصديق عليه. ويعطي هذا المشروع سلطات غير عادية للقوات الأمنية المشاركة في التحقيقات في قضايا مكافحة الإرهاب منها الحق في الكشف عن الأرصدة المالية للمشكوك في انتمائهم لجماعات إرهابية، والحق في متابعتهم ومراقبة كافة وسائل الاتصال المتعلقة بهم.

كما يلزم هذا القانون أي شخص لديه معلومات عن أي عناصر إرهابية أو يتشكك في وجود عناصر إرهابية في مسكنه أو مقر عمله أن يدلي بهذه المعلومات وإلا تقع عليه مسئولية يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة. وقد عرف هذا القانون الإرهاب بأنه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه بنية الوصول إلى أو تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية بشكل غير قانوني[30].

و لم تكن أوغندا الدولة الوحيدة التي تتخذ مثل تلك الإجراءات فقد أصدر الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيللى قراراً رئاسياً بتشكيل لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب تشمل وزراء العدل والمالية والخارجية والداخلية ورئيس الأركان ومدير الأمن القومي ورئيس البنك المركزي[31]. وكانت حكومة الصومال المؤقتة قد اتخذت خطوة مشابهة في وقت مبكر عقب أحداث سبتمبر 2001م.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى إثارة المخاوف من تأثيرها على حقوق الإنسان وكان من أكثر الأمثلة وضوحاً حالة موريشيوس التي أدى رفض الرئيس فيها التصديق على قانون مكافحة الإرهاب إلى تقديم استقالته لإصراره على رفض قانون يمس الحريات العامة. وكانت الحكومة قد قدمت هذا القانون إلى البرلمان في 31يناير 2002 وتمت الموافقة عليه رغم رفض جماعات حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة بسبب تقييده للحريات العامة. ونتيجة لضغوط المعارضة رفض الرئيس الموافقة على القانون إلا بعد أن يناقش في البرلمان للمرة الثانية. وقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن تبنى مثل هذا القانون بالتعريفات الموسعة والسلطات الموسعة التي يعطيها للأجهزة الأمنية قد يتناقض مع التزامات موريشيوس وفقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان. وقد انتهى هذا الجدل بتقديم رئيس موريشيوس استقالته؛ حيث أعلن عدم استعداده للتوقيع على هذا المشروع بعد أن وافق عليه البرلمان للمرة الثانية نتيجة لدعم رئيس الوزراء وحكومته لهذا القانون[32].

وقد تأكدت هذه المخاوف نتيجة لبعض الإجراءات التي اتخذها بعض الدول، والتي أثرت بشكل واضح على حرية الرأي والتعبير والإعلام.فقد أصدرت الحكومة الليبيرية قراراً بإغلاق محطة إذاعية وتحويل أحد معدي البرامج للتحقيق بسبب إذاعة برنامج يعبر فيه بعض المواطنين الليبيريين عن مشاعرهم الحقيقية تجاه أحداث سبتمبر والسياسة الأمريكية، فيما اعتبرته الحكومة الليبيرية إبرازاً للمشاعر المعادية للولايات المتحدة، وإعطاء انطباع أن ليبيريا لا تتعاطف مع الأحداث المؤسفة التي تعرضت لها الولايات المتحدة في حين أن الرئيس الليبيري تشارلز تايلور كان من أول من أدانوا هذه الأحداث وأعلن الحداد لمدة ثلاثة أيام على ضحايا التفجيرات.

وفي أوغندا حذرت الحكومة الأوغندية الإذاعات المختلفة من إذاعة أي تعليقات مثيرة غير مسئولة عن أحداث سبتمبر حيث المشاعر العدائية داخل أو خارج أوغندا[33].

ونتيجة لهذه الأحداث اجتمع في داكار في السنغال حوالي 46 منظمة من المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة لمناقشة مدى تأثر حرية وسائل الإعلام بأحداث سبتمبر. وقد أكدت هذه المنظمات أن أحداث سبتمبر لا يجب أن تكون ذريعة لفرض قيود على حرية التعبير؛ لأن الإعلام يلعب دوراً أساسياً في تعريف الجماهير بالحقائق بما فيها الحقائق المرتبطة بالإرهاب. وفي بيانها الختامي أدانت المنظمات المشاركة كافة العمليات الإرهابية، ولكنها أكدت أن أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب لابد أن تحترم حرية التعبير المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مشيرة إلى أن قوانين مكافحة الإرهاب التي تبنتها العديد من الدول بعد أحداث سبتمبر تتضمن أحكاماً تقيد الحريات المدنية وحرية التعبير بشكل حاد كما تقيد حرية الوصول إلى المعلومات[34].

وبالإضافة إلى قوانين مكافحة الإرهاب، والإجراءات المؤثرة على حرية التعبير تبنت بعض الدول إجراءات وقوانين جديدة لمكافحة غسل الأموال وكان من بين هذه الدول نيجيريا حيث أصدر البنك المركزي النيجيري قرارات مشددة بضرورة التحقق من هوية وشخصية الراغبين في فتح حسابات في البنوك النيجيرية للتأكد من عدم وجود أي حسابات لمنظمات أو أفراد منتمين إلى جماعات إرهابية في نيجيريا. كما اتخذت دول أخرى مثل جنوب إفريقيا ومصر إجراءات مشابهة[35].

ومن ناحية ثالثة قدمت بعض الدول الدعم اللوجستيكي للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب ففي القرن الإفريقي سمحت كينيا باستخدام موانيها

ومطاراتها للقوات الأجنبية المشاركة في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب؛ حيث سمحت باستخدام مطار وميناء مومباسا الدوليين لاستقبال القوات البحرية والطائرات البريطانية والألمانية المشاركة في الحرب والتي هدفت إلى مراقبة ساحل الصومال لمنع وصول عناصر من تنظيم القاعدة إلى الأراضي الصومالية. كما قدمت جيبوتي الدعم اللوجيستيكي للولايات المتحدة، وكانت جيبوتي قد سبق لها أن استضافت القوات الأمريكية خلال التدخل الأمريكي في الصومال في أوائل التسعينيات[36]، هذا بالإضافة إلى التعاون مع بعض الحكومات الإفريقية في مجال الاستخبارات وفي مقدمتها السودان والصومال للصلة القديمة التي تجمعهما تنظيم القاعدة. والجزائر والمغرب اللتان تعاونتا مع الولايات المتحدة في مجال تبادل المعلومات والخبرات.

ثانياً: أحداث سبتمبر والتأثير على الدول الإسلامية وقضايا المسلمين في إفريقيا

(أ) الصومال: مزيد من الاستهداف الأمريكي:

تتسم العلاقات الأمريكية الصومالية بوجود ميراث من العداء المتبادل يرجع تاريخه إلى أوائل التسعينيات نتيجة للخبرة السلبية التي تعرضت لها الولايات المتحدة بعد تدخلها في الصومال خلال عملية إعادة الأمل. وكانت الولايات المتحدة قد حملت القوى الإسلامية الصومالية المسئولية عن مقتل جنودها خلال العملية واتهمتها بالتعاون مع قوى إسلامية خارجية متطرفة، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة. وهو الأمر الذي اعترفت به قيادات تنظيم القاعدة في تعليق لابن لادن على العمليات الأمريكية في الصومال بقوله: "**إن الحكومة الأمريكية كانت تعلم علم اليقين أننا نقاتلها، وأعلنت أن هناك قوات متطرفة غير صومالية تقاتل، وكانت معارك ناجحة كبدنا فيها الأمريكيين خسائر كثيرة**". ولعل في تلك الحقيقة ما يفسر تصدر الصومال قائمة الدول المرشحة للتعرض لضربة عسكرية أمريكية في أعقاب أحداث سبتمبر[37].

ومن الملاحظ أنه مع بداية الحملة الأمريكية ضد الإرهاب اتخذت الولايات المتحدة عدة إجراءات تجاه الصومال تمثلت فيما يلي:

- أصدرت الولايات المتحدة قراراً بوضع بعض الشركات الصومالية على قائمة المنظمات الإرهابية التي تقوم بتدبير الأموال لتنظيم القاعدة، وتم تجميد أنشطة وأموال هذه الشركات، ومن أهمها مجموعة البركة العالمية التي تمثل الأداة الرئيسية لمواطني الصومال في الخارج لتحويل ممتلكاتهم إلى ذويهم في الداخل لعدم وجود نظام مصرفي منذ سقوط الحكومة المركزية في أوائل التسعينيات. وقد ادعت الولايات المتحدة أن الأموال التي يتم تحويلها إلى الصومال تذهب إلى جماعة الاتحاد الإسلامي الصومالي، وهي الجماعة وثيقة الصلة بتنظيم القاعدة، والتي أدرجتها الولايات المتحدة على قائمة التنظيمات الإرهابية، واتهمتها بالمشاركة في تنفيذ حادث السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا.

- قيام الطائرات الأمريكية بعمليات استطلاعية فوق الأراضي الصومالية، وتمركز سفن حربية أمريكية قبالة السواحل الصومالية. وقد كشفت إحدى الصحف الألمانية بعض تفاصيل السيناريو الأمريكي العسكري في الصومال وفق خطة تستهدف إرسال قوات بحرية ألمانية لتشارك مع قوات البحرية الأمريكية في الاستيلاء على ميناء بربرة الجيبوتي على خليج عدن، وإقامة قاعدة عسكرية تشكل نقطة إمداد وتموين للقوات الأمريكية التي ستدخل الصومال، ويكون هدف هذه القوات السيطرة على مطار المدينة لإقامة قاعدة جوية به وقطع الطريق بين الموانئ الصومالية على خليج عدن والموانئ البحثية التي تواجهها حتى لا تستغلها حركة الاتحاد الإسلامي في تهريب السلاح إلى طالبان[38].

وقد تأكد التدخل الأمريكي في الصومال بعد اجتماع الناتوفي بروكسل في 18 ديسمبر 2001؛ حيث صرحت مصادر مسئولة أن الصومال سوف تكون الهدف الثاني بعد أفغانستان، وأنه قد تم الاتفاق على الهجمات ضد الصومال للاعتقاد بأن بعض العناصر الإرهابية التي هربت من أفغانستان قد وجدت ملاذاً آمناً في الصومال في ظل عدم وجود سلطة مركزية تفرض سيطرتها على البلاد[39].

وتنفيذاً لهذا الاتفاق توجه في يناير 2002 أسطول بحري ألماني مكون من ست سفن حربية إلى الشاطئ الشرقي لجيبوتي على الحدود مع الصومال. وجاء ذلك بعد زيارة فريق عسكري ألماني إلى جيبوتي للتفاوض مع المسئولين. وكانت ألمانيا قد أعلنت أنها ستساهم بما يصل إلى 3900جندي لدعم الولايات المتحدة لكن غالبيتهم سيبقى على أهبة الاستعداد في قواعد داخل البلاد كما وافق البرلمان الألماني على تخصيص ما يصل إلى 1800فرد من القوات البحرية للمشاركة في هذه المهمة[40].

كذلك توجهت أربع سفن حربية بريطانية إلى ميناء مومباسا الكيني في ديسمبر 2001، وقامت بعض السفن البريطانية وسفن قوات التحالف بدوريات في الخليج وقبالة الساحل الصومالي بحثاً عن أي سفن مشتبه فيها تحسباً لمحاولة هروب ابن لادن وأتباعه من أفغانستان. وفي فبراير 2002أرسلت الولايات المتحدة حوالي ثلاثة آلاف جندي للمشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة مع كينيا بمشاركة ثلاث سفن أمريكية[41].

وإذا كان هدف هذه الحملة على المدى القريب هو مراقبة السواحل الصومالية للتأكد من عدم وصول عناصر من تنظيم القاعدة إلى الصومال، فإن الهدف بعيد المدى هو السيطرة على البحر الأحمر بصفة عامة مما يعني تهديد الأمن القومي لكافة الدول المطلة عليه. ولعل ذلك ما دفع قادة كل من إثيوبيا والسودان واليمن إلى عقد قمة ثلاثية في منتصف أكتوبر 2002 لمناقشة التطورات في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. والتأكيد على ضرورة إنجاح مؤتمر المصالحة الصومالية في نيروبي. وقد خرجت القمة بنتائج مهمة على صعيد التعاون الثلاثي خصوصاً في الجوانب الأمنية والعسكرية، إضافة إلى تنسيق الجهود في مكافحة الإرهاب، والحفاظ على أمن منطقة القرن الإفريقي، والحد من أي نشاط يمس أمن الدول الثلاث في المنطقة. كما أشار بعض المراقبين أن القمة خرجت باتفاقيات لم يتم الإعلان عنها، تتولى تنفيذها وتحريكها لجان ثلاثية تطرحها على أطراف إقليمية أخرى للحصول على تأييدها[42].

مواقف القوى الصومالية تجاه الحملة الأمريكية:

استغلت المعارضة الصومالية هذه الظروف الدولية، وأعلنت استعدادها للتعاون مع واشنطن التي أرسلت ما يقرب من تسعة ضباط أمريكيين إلى مدينة بيداوه لإجراء محادثات مع زعماء الفصائل الصومالية المختلفة. وقد ادعت المعارضة الصومالية وعلى رأسها مجلس المصالحة أن الصومال أصبحت مأوى للإرهابيين، وادعى حسين عيديد رئيس مجلس المصالحة أن هناك ثمانية أشخاص من أعضاء تنظيم القاعدة دخلوا الصومال في يناير 2002 وانشأوا تنظيماً جديداً. كذلك اتفق زعماء الحرب في مجلس المصالحة على تشكيل جيش موحد يمكن من خلاله الإطاحة بالنظام دون الحاجة إلى التدخل العسكري الأمريكي. وقد ساهمت إثيوبيا بإرسال حوالي سبعين ضابطاً إثيوبياً مع عدد من المعدات العسكرية اللازمة إلى جنوب غرب الصومال لتدريب قوات المعارضة الصومالية التي وصل عدد مقاتليها في الميليشيات الموحدة التي تم تكوينها من عدة قبائل إلى ما يزيد عن ثمانية آلاف مقاتل. وقد اعتمدت الولايات المتحدة في

الأنشطة الاستخباراتية على جماعات المعارضة بالإضافة إلى الدور الاستخباراتي الإثيوبي[43].

ومن جانبها حرصت الحكومة الانتقالية في الصومال على تأكيد استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة وصرح رئيس الحكومة الانتقالية حسن ابشر فرح أن بلاده ترحب بنشر فرق عسكرية أمريكية في الصومال للتحقيق في احتمال وجود عدد من أعضاء تنظيم القاعدة. كما أنشأت الحكومة الانتقالية قوة خاصة لمكافحة الإرهاب مهمتها صياغة سياسة وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب يرأسها وزير الداخلية، ويشترك فيها وزراء العدل والدفاع والثقافة والمدعي العام، ونائب رئيس جهاز المخابرات ورئيس شرطة العاصمة مقديشيو لكن الحكومة الانتقالية حرصت في الوقت ذاته على نفي وجود أي عناصر إرهابية في الصومال مشيرة إلى أن تنظيم الاتحاد الإسلامي قد تحلل وفقد قدرته على إيواء الإرهابيين أو المشاركة في العمليات الإرهابية وأن معظم عناصره غادرت البلاد[44].

وبذلك بدت القوى الصومالية المتنازعة في سباق للتعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب لنيل دعم الولايات المتحدة ضد الطرف الآخر. فالرئيس الانتقالي صلاد حسن يريد البقاء على رأس السلطة حتى لو كانت محصورة فقط في جزء من العاصمة مقديشيو وأقاليم محدودة خارجها، والمعارضة تريد الإطاحة بالرئيس الانتقالي وتعرض الأدلة على تورطه مع الاتحاد الإسلامي. أما الكيانات التي أعلنت استقلالها من جانب واحد فتريد وعداً أمريكياً بالاعتراف بها مستقلة.

ويبدو أن الولايات المتحدة استطاعت استغلال هذا الموقف. فجندت آلافاً من الشرطة الصومالية والميليشيات المختلفة كعملاء لجمع معلومات عن تنظيم القاعدة وحركة الاتحاد الإسلامي. كما زار فريق عسكري أمريكي جمهورية أرض الصومال في نهاية أكتوبر 2001، وأجرى سلسلة محادثات شملت محمد إبراهيم عقال وقادة أجهزة الجيش والشرطة والمخابرات، وجرى الاتفاق على تبادل المعلومات عن الاتحاد الإسلامي والقاعدة، ثم زار هذا الفريق صلاد حسن وعقد اتفاقيات مع مسئولي جهاز الاستخبارات والشرطة، ودفعت الولايات المتحدة مبالغ مالية كمساعدات لهذه الأجهزة وعقدت مع قادة المعارضة اتفاقيات مماثلة[45].

وفي مارس 2002اتفقت الولايات المتحدة على إنشاء آلية مشتركة بين الحكومة الصومالية والمخابرات المركزية الأمريكية تعمل على تبادل المعلومات والتعاون لتتبع الإرهابيين[46]. كما تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها من الشركات المالية الصومالية ورفعت أسماءها عن قائمة المؤسسات الداعمة للنشاط الإرهابي[47].

ورغم تراجع احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية للصومال في المستقبل القريب إلا أن ذلك لا يعني نفي احتمالات تعرضها لضربة عسكرية؛ حيث يرجع بعض المتابعين للشأن الصومالي هذا التراجع إلى المشاكل اللوجيستية التي تواجهها الولايات المتحدة في المنطقة، وطبيعة الصومال التي لا توجد فيها حكومة مركزية مسيطرة تحتاج الولايات المتحدة إلى إسقاطها، وتمكن الولايات المتحدة من مسح بعض الأراضي الصومالية والتأكد من عدم وجود عناصر إرهابية بها إلا أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى توجيه ضربات خاطفة في مناطق محدودة تزعم أنها تمثل مأوى للإرهابيين.

مؤتمر كينيا ومحاولات العودة للمربع صفر:

وبعيداً عن احتمال استخدام القوة العسكرية فإن مؤتمر كينيا كان من المقرر عقده منذ 15أكتوبر 2002 للمصالحة الصومالية يكشف عن أبعاد أخرى للقضية. فهذا المؤتمر الذي تم تأجيله أكثر من مرة هذا العام شارك

فيه حوالي ثلاثمائة ممثل لأكثر من ثلاثين فصيلاً صومالياً بالإضافة إلى بعض عناصر المجتمع المدني، إلا أن الجدير بالذكر في هذا الشأن هو الجدل الذي ثار في بداية المحادثات حول الصفة التمثيلية للحكومة الانتقالية التي أراد معارضوها أن تشارك كفصيل وليس كحكومة وهو ما يتوافق مع الرؤية الأمريكية والإثيوبية، ويعني العودة إلى ما قبل مؤتمر عرتا الذي شكل الحكومة الانتقالية الحالية[48].

وقد أعلنت الحكومة الانتقالية رفضها لهذه الرؤية، ورفض صلاد حسن المشاركة في أعمال المؤتمر باعتباره ممثلاً لأحد الفصائل، معلناً عدم تفاؤله بنتائج هذا المؤتمر ومتهماً الدول المانحة وبعض الدول المجاورة بمحاولة عرقلة سبل المصالحة الصومالية[49].

وفي النهاية تم الاتفاق على مشاركة الحكومة بصفتها ممثلة برئيس الوزراء حسن أبشر فرح في مقابل أن تتمثل كل الكيانات التي تأسست في مختلف الأقاليم الصومالية ككيانات أمر واقع، ويعنى ذلك اعترافات متبادلة بين كل طرف بالآخر فصيلاً كان أو حكومة أو كياناً، ولكن ذلك يعكس في حقيقة الأمر تخلى الحكومة الصومالية عن المضمون وتمسكها بالشكل. فهي وإن كان قد اعتُرف بها كحكومة، إلا أنها في المقابل قد اعترفت بالفصائل الأخرى التي تتفاوض معها على قدم المساواة.

وقد تم التوقيع على نص مبدئي ينص على وقف الأعمال العدائية في كل أنحاء الصومال، وتشكيل حكومة فيدرالية في مرحلة لاحقة بعد تشكيل لجنة فنية تضع جدول أعمال محادثات السلام، وأخرى لصياغة دستور شامل تقبله جميع الأطراف، وثالثة لنزع السلاح. كما تم الاتفاق على التعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب.وتبنى قادة الفصائل الصومالية وثيقتين مبدئيتين للمرحلة الأولى لعملية السلام هما "**إعلان وقف الأعمال العدائية**"، و"**مبادئ عملية المصالحة الوطنية** ".واعتبر قادة الفصائل الصومالية أن صومالاً جديداً قد نشأ عن طريق هذه المحادثات التي تمهد لعهد جديد ينهى أحد عشر عاماً من الحرب وغياب السلطة المركزية، إلا أن عدداً من الفصائل الصومالية الرئيسية قدمت خطاباً احتجاجياً اعترضت فيه على الخلل في تمثيل الفصائل المختلفة لصالح مجلس المصالحة الصومالية.

وكان لافتاً أن الجامعة العربية كانت ممثلة ولديها مكتب دائم للمرة الأولى في مقر المفاوضات،ووقعت على الاتفاق إلى جانب ممثلين من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي[50].

(ب)السودان: قضية الجنوب ومستقبل الدولة:

عززت أحداث سبتمبر من الموقف الأمريكي المتناقض تجاه قضايا التحرر والاستقلال والاعتراف بحق تقرير المصير لبعض الجماعات المطالبة بالانفصال وتكوين دولة مستقلة؛ ففي السودان ألقت الولايات المتحدة بثقلها في دعم مجهودات الإيجاد لتسوية الصراع في جنوب السودان مما أدى إلى توقيع الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان الاتفاق الإطاري في مشاكوس في يوليو2002 والذي يعطي للجنوب الحق في تقرير المصير بعد ست سنوات كفترة انتقالية بما في ذلك الحق في الانفصال.

ويأتي هذا الموقف الأمريكي على الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته العلاقات السودانية الأمريكية مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة إلى السلطة وانشقاق جناح حسن الترابي عن المؤتمر الوطني الحاكم، وكان من علامات هذا التحسن التعاون الأمني الذي بدأ بين البلدين قبل حوالي عام من أحداث سبتمبر؛ حيث سلمت السلطات السودانية الفرق الأمنية الأمريكية مجموعة كبيرة من الوثائق والخرائط عن أسامة

بن لادن، الذي استقر في السودان في الفترة من 1991-1996، وعن تنظيم القاعدة، وتعزز هذا التعاون الاستخباراتي بعد أحداث سبتمبر، وهو الموقف الذي امتدحه العديد من المسئولين في الإدارة الأمريكية، وكان رد الفعل المباشر على هذا التعاون الأمني إسقاط الإدارة الأمريكية لمشروع سلام السودان، الذي يقضي بعقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في النفط السوداني.

وشهدت الفترة التالية لأحداث سبتمبر دوراً مكثفاً للولايات المتحدة في السودان من خلال نشاط المبعوث الرئاسي دانفورث الذي تمكن من تحقيق إنجازات ملموسة في فترة وجيزة كان من بينها التوسط بين طرفي النزاع في الجنوب لتوقيع اتفاق جبال النوبة، واتفاق حماية المدنيين، واتخاذ إجراءات لمكافحة الرق[51].

وقد دفعت الولايات المتحدة الطرفان إلى التفاوض في إطار مبادرة الإيجاد التي تضمنت النص على حق تقرير المصيرإلى أن تم التوصل إلى الاتفاق الإطاري في مشاكوس وهو القائم أساساً على وثيقة مشتركة أمريكية-كينية عرضها الوسيط الكيني خلال المفاوضات[52].

اتفاق مشاكوس:

ينص اتفاق مشاكوس على أن وحدة السودان القائمة على الإرادة الحرة لشعبه، وعلى الحكم الديمقراطي والمساءلة والاحترام والعدل لكل مواطني السودان هي الأولوية بالنسبة للطرفين، إلا أنها في الوقت نفسه أكدت على حق أهل جنوب السودان في تقرير مصيرهم عن طريق الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي، وذلك بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات تسبقها فترة تمهيدية لمدة ستة أشهر يتم فيها خلق آليات لمراقبة وتنفيذ اتفاقية السلام، وإنجاز كل التجهيزات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار والبحث عن المساعدات الدولية، وخلق إطار دستوري لاتفاق السلام.

وخلال الفترة الانتقالية تم الاتفاق على تكوين آلية مستقلة لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام في هذه الفترة على أساس التمثيل المتساوي بين حكومة السودان والحركة الشعبية إضافة إلى ممثلين من بعض الجهات وهي تحديداً أعضاء اللجنة الفرعية الخاصة بالسودان في منظمة الإيجاد (جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا) وأعضاء الدول المراقبة (إيطاليا، النرويج، بريطانيا، والولايات المتحدة) بالإضافة إلى أي دولة أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان. ويلاحظ في هذا الصدد عدم إشراك أي دول عربية في عضوية هذه الآلية رغم أهميتها حيث من المفترض أن تعمل هذه الآلية على تطوير وتحسين المؤسسات والترتيبات المكونة بموجب الاتفاق، وجعل وحدة السودان خياراً جذاباً لأهل السودان، وهو ما يثير من جديد قضية هوية السودان وخطورة غياب أو تغييب الدور العربي في القضية السودانية.

وفيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة نص الاتفاق الإطاري على حرية العقيدة وعلى أن يكون تولي جميع المناصب على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو الأعراق. وعلى المستوى الدستوري اتفق على أن يكون هناك دستور قومي يضمن حرية المعتقد والعبادة ويراعى أن تكون التشريعات على المستوى الوطني في ولايات الشمال مصدرها التشريعي الشريعة الإسلامية بينما يكون المصدر التشريعي للتشريعات التي تطبق في الولايات الجنوبية الإجماع الشعبي[53].

وقد أثار هذا الاتفاق -فيما يتعلق ببنوده – بعض علامات الاستفهام والعديد من الانتقادات حيث اعتقد بعض المحللين أن توقيت هذا الاتفاق يحمل دلالة هامة لتزامنه مع استمرار الاعتداءات المتصاعدة على الأراضي المحتلة، والتخطيط الأمريكي لضرب العراق مما يعكس –

من وجهة نظر هؤلاء المحللين- وجود مخطط أمريكي إسرائيلي لتمزيق أطراف العالم العربي، وتوجيه أنظار الدول العربية بعيداً عن ساحة النضال الرئيسية وهي الساحة الفلسطينية. كما أن نصوص الاتفاق توحي بأنه يكرس تقسيم السودان بين الحكومة من جانب والحركة الشعبية من جانب آخر، دون إشراك أي أطراف أخرى، وأنه ينحو منحى انفصالياً لأنه يتحدث عن الانفصال صراحة وإن تحدث في ديباجته عن خيار الوحدة؛ فخيار الانفصال يبقى الأقرب إلى التحقق لأنه إذا حدثت تنمية في الجنوب خلال الفترة الانتقالية فستنسب إلى الحركة وإذا فشلت التنمية في الجنوب فستنسب إلى الحكومة[54].

وعلى الجانب الآخر اعتقد بعض المحللين أن الاتفاق خطوة جادة نحو السلام، وتصحيح لمظالم تاريخية وأنه قد لا يؤدي بالضرورة إلى الانفصال. كما أنه جاء متوازناً حيث تنازلت الحركة عن الدولة العلمانية وتنازلت الحكومة عن حق تقرير المصير[55].

وعلى المستوى الرسمي أدى توقيع اتفاق مشاكوس إلى خلاف كبير بين السودان ومصر التي استبعدت من المشاركة في الاتفاق -حتى إنه أثير أن الرئيس مبارك لم يلتق نائب الرئيس السوداني على عثمان طه خلال زيارته للقاهرة عقب توقيع الاتفاق، وهو ما اعتبرته الأوساط السياسية المصرية تعبيراً عن موقف غاضب من اتفاق مشاكوس[56]. كما أكد وزير الخارجية المصري أن مصر لم تتلق أي تفاصيل عن الاتفاق من مصادر سودانية في حين تلقت بعض المعلومات من مصادر كينية وأمريكية، وشدد على وحدة السودان في إطار دولة يتمتع فيها كافة المواطنين بحقوقهم. وقد فسر مستشار الرئيس المصري للشئون السياسية أن سبب معارضة مصر لانفصال الجنوب هو أن الانفصال سوف يثير مطالب انفصالية في الدول المجاورة على أساس لغوي أو ديني أو قبلي[57].

ويبدو الموقف المصري من قضية الانفصال طبيعياً في ظل التأكيد المصري المستمر على وحدة السودان وهو المبدأ الأول في المبادرة المصرية الليبية المشتركة، وتخوف مصر من تأثر مصالحها في حوض النيل في حالة انفصال جنوب السودان خاصة في ظل ما يثار عن العلاقة بين إسرائيل والحركة الشعبية في جنوب السودان.

أما الجانب الليبي فقد كان رد فعله أكثر هدوءاً. ففي حين توجه القائد الليبي في زيارة لمصر عقب الاتفاق بدا أن من أهم أهدافها مناقشة قضية السودان، فإنه قد صرح خلال الزيارة عن رضائه عن توقيع الاتفاق قائلاً: "إننا لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين أنفسهم"[58].

وبغض النظر عن اختلاف ردود الأفعال تبقى قضية غياب الدور العربي في مفاوضات السلام السودانية قضية بارزة، ذلك رغم توصية تقرير المبعوث الرئاسي الأمريكي إلى الخرطوم بضرورة التنسيق بين كافة المبادرات المطروحة ومنها المبادرة المصرية الليبية وإشراك دول الجوار وأهمها مصر في جهود التسوية.

القانون الأمريكي الجديد ضد السودان:

مثلما استخدمت الولايات المتحدة أسلوب الترغيب لدفع الحكومة السودانية إلى تسوية قضية الجنوب، استخدمت التهديد والضغوط لدفع الحكومة السودانية إلى استئناف محادثاتها في إطار اتفاق مشاكوس بعد أن قررت الحكومة تعليقها احتجاجاً على استيلاء الحركة على مدينة توريت في الجنوب وذلك في الثاني من سبتمبر 2002.

ففي 7أكتوبر 2002 وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون جديد ضد السودان يتضمن إجراءات عقابية ضد الحكومة السودانية إذا لم يتم استئناف المفاوضات والوصول إلى حل للحرب الأهلية في الجنوب خلال ستة أشهر. ويتضمن المشروع الجديد عدة وسائل للضغط على الحكومة السودانية أهمها منع أي مساعدات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى السودان، وتخفيض درجة التمثيل الدبلوماسي على الخرطوم، وبذل الجهود لمنع السودان من الوصول إلى بعض الموارد اللازمة لاستغلال ثرواتها النفطية، بالإضافة إلى تقديم 300مليون دولار لتحالف المعارضة السودانية خلال السنوات الثلاثة المقبلة[59].

وينص هذا المشروع على أن الحل الوحيد أمام الحكومة السودانية للهروب من هذه العقوبات هو التوصل إلى اتفاق سلام مع الحركة الشعبية خلال ستة أشهر، وقد عزز هذا الاتجاه العدائي تجاه السودان التقرير الذي نشرته صحيفة "**واشنطن بوست**" حول العلاقة بين السودان وتنظيم القاعدة، والذي يشير إلى أن تنظيم القاعدة قد أرسل شحنات ضخمة من الذهب لتخزينها في السودان مما شكك في التزام الحكومة السودانية بمكافحة الإرهاب.

السودان وإريتريا: تصاعد التوتر والتهديد بالحرب:

ومن ناحية أخرى توترت العلاقات السودانية الإريترية بشكل حاد بعد اتهام السودان لإريتريا بالتدخل لدعم المعارضة في استيلائها على مواقع هامة في شرق البلاد مما اضطر السودان إلى إغلاق الحدود مع إريتريا والتهديد بالرد بكافة الوسائل الممكنة بما فيها الوسائل العسكرية. ومن جانبها نفت إريتريا هذه الاتهامات متهمة السودان بالتعدي على السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لإريتريا وأعلنت حالة الحرب[60].

وقد ذكر بيان صادر عن الحكومة السودانية أن المعدات الثقيلة المستخدمة في الهجوم على المناطق الشرقية يفوق إمكانات قوات المعارضة؛ مما يؤكد أنه عدوان إريتري مباشر؛ لأن الجيش الشعبي لا يملك هذه الإمكانات والأسلحة، ولا يستطيع القيام بهجوم على المناطق الجافة الشرقية دون دعم إريتري كامل، وهو ما دعا الرئيس السوداني إلى اتهام إريتريا بالخيانة مشيراً إلى –في كلمة ألقاها أمام البرلمان– أن الحكومة الإريترية تصرفت بشكل غريب عندما تبنت سياسة الخيانة والعداء ضد بلد كان يمد له يد المصالحة والتسامح والدعم، وقد أكدت الخرطوم التورط الإريتري في معارك شرق السودان بعد إعلانها أسر جنود إريتريين اشتركوا في هذه المعارك[61].

ولا يمكن تفسير هذا الدعم الإريتري للمعارضة السودانية بمعزل عن دعم نظام الإنقاذ لحركة الجهاد الإسلامي الإريترية؛ حيث تؤكد إريتريا أن قضية حركة الجهاد الإسلامي ليست قضية إريترية، بل إنها قضية بين إريتريا ونظام الإنقاذ الذي أعلن عن مشروعه الحضاري ليغير به السودان والمنطقة. فحركة الجهاد – وفقاً للتصور الإريتري– لم يكن لها جذور في إريتريا، ولكنها حركة أعلنت بعد مجيء نظام الإنقاذ لتضم لاجئين إريتريين في السودان مناهضين للنظام الإريتري. وتعتبر إريتريا –كما أشار الرئيس سياسي أفورقي في حديث لصحيفة الوطن– أن قضية دعم السودان للجهاد الإريتري ليست قضية إسلام، إنما قضية إرهاب سياسي. فإريتريا عرفت الإسلام قبل أن تعرفه السودان وترفض استغلال الدين لأغراض سياسية.

وفي تعليقه على التزام إريتريا بدعم القوى السياسية السودانية المعارضة واستضافة اجتماعاتها بشكل دائم أكد أفورقي أن دعم إريتريا لهذه القوى هو التزام

منها تجاه شعب السودان الذي تعبر عنه هذه القوى السياسية[62].

وفي إطار هذا التوتر اتهم الرئيس أفورقى – تعليقاً على القمة السودانية اليمنية الإثيوبية التي عقدت في 14أكتوبر 2002- السودان بدعم إثيوبيا خلال الحرب الإثيوبية الإريترية. ورفض ما أسماه "**الابتزاز السوداني**" بمحاولة استثمار مشكلة بلاده مع إثيوبيا، واعتبر أن الحلف الثلاثي على بلاده مسعى فاشل لن يحقق أي هدف[63].

(ج) جزر القمر:

وفي جزر القمر أعادت أحداث سبتمبر شبح انفصال جزيرة موهيلي؛ حيث تعرضت الجزيرة في ديسمبر 2001 لهجوم عسكري أثير أنه مرتبط بالحملة الأمريكية ضد الإرهاب إلا أن مسئولين أمريكيين وقمريين أنكروا ذلك. وقد شن هذا الهجوم من قبل بعض العناصر الأجنبية التي اشتبكت مع القوات الحكومية وسيطرت على مركز الشرطة في الجزيرة، وقطعت كل الاتصالات عنها. واعتقد البعض فور وقوع الهجوم أنه مرتبط بحملة أمريكية ضد أحد الخلايا الإرهابية في الجزيرة، بل إن البعض ربط بين الرئيس القمري عثمان غزالي وتنظيم أسامة بن لادن، وقد أعلنت العناصر الأجنبية التي قامت بالهجوم أنها تعمل مع الجيش الأمريكي واتهمت الرئيس القمري بالتعاون مع عناصر إرهابية؛ إلا أن هذا الهجوم لم يكن سوى محاولة انقلابية من مجموعة من المرتزقة الفرنسيين المقيمين في جزيرة مايوت، الخاضعة للسيادة الفرنسية، وقد ألقى القبض عليهم وتم تقديمهم للمحاكمة.

ولا تعتبر مثل هذه الأحداث غريبة على جزر القمر التي تعرضت للعديد من الانقلابات التي اشتركت فيها عناصر من المرتزقة الأجانب كان أشهرهم الفرنسي بوب دينار الذي تدخل في ثلاث محاولات انقلابية. وقد رجحت مصادر دبلوماسية أن يكون الهجوم على جزيرة موهيلي مرتبط بالاستفتاء الذي كان من المقرر عقده بعد أربعة أيام من الهجوم (في 23 ديسمبر 2001) حول الدستور الفيدرالي الذي لم يكن يقبله البعض[64].

وقد شهدت جزيرة إنجوان محاولة مماثلة فاشلة في شهر نوفمبر 2001كانت في حقيقتها معبرة عن صراع بين تيارين: تيار يسعى إلى الانفصال عن الدولة القمرية وهو التيار الذي قام بالانقلاب بزعامة عبد الرحمن عبيد، وتيار آخر يهدف إلى الاستمرار في إطار الدولة القمرية مع صياغة دستور جديد والاستفتاء عليه وهو تيار محمد بكار الحاكم الحالي للجزيرة.

وكانت الجزيرتان قد أعلنتا استقلالهما عام 1997عن اتحاد جزر القمر، إلا أن الجولات التفاوضية المتتالية التي شاركت فيها كافة القوى القمرية في الجزر الثلاث (جزيرتي انجوان وموهيلي وجزيرة القمر الكبرى)، وكان آخرها مفاوضات فومبوني (فبراير 2001)؛ أدت إلى تأسيس نظام جديد قائم على دستور وافق عليه أغلبية المواطنين (حوالي 77%) في الاستفتاء الذي عقد في ديسمبر 2001. وقد نص الدستور على أن رئاسة اتحاد القمر ستكون لمدة أربع سنوات وبالتداول بين الجزر الثلاث، وأن يكون لكل جزيرة قانون أساسي ينظم إدارة شئون كل جزيرة في إطار دستور الاتحاد. وقد جرى بالفعل الاستفتاء على مشروع الدستور الخاص بكل جزيرة في مارس 2002كما تم انتخاب الرئيس غزالي رئيساً للاتحاد.

وبذلك تمت إجراءات البناء الدستوري للدولة من خلال ممارسات ديمقراطية وعمليات انتخابية متتالية مما يعني تراجع احتمالات الانفصال على الأقل على المدى القريب خاصة في ظل الدور البارز للقوى الخارجية (منظمة الوحدة الإفريقية"**الاتحاد الإفريقي**"، برنامج الأمم

المتحدة الإثمائي) في تسوية الخلافات بين مختلف الأطراف[65].

ثالثاً- أحداث 11سبتمبر وقضايا الهوية والدور:

(أ) قضية تطبيق الشريعة في نيجيريا:

في إطار ظرف دولي بدا كأنه غير ملائم لتقبل تطبيق الشريعة الإسلامية؛ تعرضت الحكومة النيجيرية لضغوط دولية متزايدة لتعديل قوانين الشريعة التي تم تطبيقها في بعض ولايات الشمال. وكانت هذه الولايات قد بدأت في تطبيق الشريعة الإسلامية تباعاً منذ أواخر 1999بداية بولاية "**زامفرا**" في شمال غرب البلاد إلى ولايات أخرى مثل سوكوتو، كانو، يوبي، النيجر، كادونا، كاشينا، وبادتس،..وغيرها. وراجعت هذه الولايات نظامها القانوني لتقنين الشريعة الإسلامية. وقد اتخذ المسيحيون النيجيريون موقفاً معارضاً وبقوة لتطبيق الشريعة في هذه الولايات باعتبار أن ذلك يحول دون انتشار المسيحية في تلك الولايات بسبب تطبيق حد الردة بالإضافة إلى احتمال تأثر المسيحيين في تلك الولايات سلباً بتطبيق الشريعة رغم إعلان حكام تلك الولايات أن الشريعة لن تطبق على غير المسلمين.

ونتيجة لهذا الموقف اندلعت المصادمات بين المسلمين والمسيحيين في ولايات الشمال وتصاعدت بشكل كبير منذ سبتمبر 2001. فقد شهدت الفترة من 7-13سبتمبر 2001 مصادمات طائفية حادة في ولاية بلاتو بصورة غير مسبوقة أدت إلى تدمير كامل وقتل جماعي من الجانبين وأودت بحياة حوالي ألف شخص. كما تعرضت جماعة الفولاني في مدينة "**جوس**" إلى هجمات مكثفة أودت بحياة حوالي خمسمائة شخص وخلال المظاهرات الحاشدة التي شهدتها مدينة كانو تأييداً لابن لادن اندلعت بعض المصادمات التي أدت إلى تدمير العديد من الكنائس والمساجد وراح ضحيتها ما يزيد عن مائتي شخص. ولعل ذلك ما يفسر ما أكد عليه المؤتمر الذي عقد في كادونا عن "**الإرهاب، السياسة، الدين والإسلام في نيجيريا**" في سبتمبر 2002من أن نيجيريا كانت أكثر الدول تعرضاً للتهديدات والمخاطر بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر[66].

وقد اتخذت الدول الغربية بعد أحداث سبتمبر موقفاً متشدداً مناهضاً لتطبيق الشريعة في نيجيريا، خاصة بعد صدور حكم بالرجم حتى الموت في إحدى قضايا الزنا ورفض المحكمة لطلب الاستئناف حيث أصدر الاتحاد الأوروبي مذكرة احتجاج على هذا الحكم وعبر عن قلقه إزاء حكم محكمة الاستئناف؛ ويعتبر الاتحاد الأوروبي أنه لابد من إلغاء عقوبة الإعدام لأن ذلك يدعم حقوق الإنسان ويؤكد احترام الكرامة الإنسانية.

وقد حظت هذه القضية بشعبية كبيرة في أوروبا وتعرض الحكم لانتقادات عديدة من قطاعات واسعة؛ حيث اعتبر البعض أن تنفيذ حكم الإعدام ضد المرأة فقط وعن طريق الرجم -الذي يعتبرونه وسيلة بربرية- يسئ إلى صورة إفريقيا لدى الغرب حتى إن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من الحصول على توقيع ستمائة ألف أوروبي على التماس ضد الحكم.

ونتيجة لهذه الضغوط عبر بعض المسئولين في الحكومة الفيدرالية عن انتقادهم للمحاكم التي تطبق الشريعة. فقد أكد الرئيس النيجيري أنه يفضل عقوبات أكثر إنسانية لكنه لم ينتقد صراحة قوانين الشريعة الإسلامية مؤكداً أن نيجيريا دولة متعددة الديانات. كما أعلن وزير العدل أن بعض العقوبات في قوانين الشريعة تمييزية وبالتالي فإنها غير دستورية. وهو الانتقاد الذي أثار غضب ولايات الشمال التي رفضت أي تدخل من قبل وزير العدل في قضية تطبيق الشريعة[67].

وبذلك فإن قضية تطبيق الشريعة تكون قد مست قضية سيادة الدولة في شأنها الوطني من ناحية، وأدت من ناحية أخرى إلى خلق انشقاقات عدة داخل الحكومة الفيدرالية؛ حيث إن انتقاد الرئيس لتطبيق أحكام الشريعة يظهره كمناهض للإسلام مما يهدد الاستقرار في البلاد كما أن إعلان وزير العدل أن أحكام الشريعة غير دستورية يمكن أن يؤدي إلى تعزيز العنف الطائفي الذي انتشر في البلاد منذ فترة طويلة بسبب قضية تطبيق الشريعة.

ولعل هذه المشكلات التي نتجت عن تطبيق الشريعة في شمال نيجيريا هي ما تفسر إصرار النيجر، الدولة ذات الأغلبية المسلمة، على أن تبقى دولة علمانية. وقد اعتبر المسلمون في النيجر أن تطبيق الشريعة في شمال النيجر أمر طبيعي إلا أن رئيس النيجر أصر على أن قضية تطبيق الشريعة في النيجر هي مسألة يحسمها الدستور الذي يؤكد أن النيجر دولة علمانية. ويذكر أن رئيس النيجر هو أول رئيس إفريقي يؤيد ضرب الولايات المتحدة لأفغانستان.

ويؤكد رجال الدين في النيجر أن تطبيق الشريعة لن يؤدي إلى مصادمات مثلما حدث في نيجيريا لأن الوضع في النيجر مختلف فهناك تعايش سلمي مع الأقلية المسيحية مما يكبح أي اتجاهات إسلامية متطرفة. كما أن الحكومة المركزية تمارس سيطرة كاملة على كافة المناطق الإقليمية، وتستطيع مراقبة نشاط المنظمات الإسلامية عن قرب. ويطالب بعض المواطنين في النيجر بتطبيق عقوبة الإعدام على المتهمين في قضايا الاغتصاب أو الاستيلاء على المال العام وهو ما تعتبره الدوائر الإسلامية في النيجر مطلباً في اتجاه تطبيق الشريعة.

ويخشى بعض المفكرين في النيجر أن الخوض في مسألة تطبيق الشريعة قد يكون خطوة نحو المجهول خاصة في ظل ظروف دولية غير مناسبة قد تسبب مشكلات لدولة من أفقر دول العالم في حين يقترح المنادون بتطبيق الشريعة في النيجر مثل: منظمة التضامن الإسلامية والمنظمة الإسلامية المعتدلة أن يتم تطبيق الشريعة تدريجياً؛ بحيث ينتهي الأمر بطرح القضية في استفتاء شعبي[67].

(ب) قضايا المشاركة السياسية للمسلمين:

ومثلما عززت أحداث سبتمبر من الانقسام في بعض الدول الإفريقية –وعلى رأسها نيجيريا– بين شمال مسلم وجنوب مسيحي أثارت هذه الأحداث قضايا الحقوق السياسية للمسلمين في بعض الدول ومنها ساحل العاج التي كانت تعتبر من أكثر الدول استقراراً في منطقة الغرب الإفريقي. ففي 19 سبتمبر 2002 شهدت ساحل العاج حركة تمرد عسكري واسعة النطاق بدأت في مدينة أبيدجان وامتدت إلى مدينة بواكيه وغيرها من مدن الشمال المسلم.

وفي بداية المصادمات بين حركة التمرد والقوات الحكومية قتل القائد العسكري السابق روبرت جي الذي تشككت الحكومة في البداية أنه وراء الانقلاب، والذي كان قد استولى على السلطة عام 1999م بانقلاب عسكري لكنه أجبر على التنازل عنها بعد عام واحد بعد محاولته التلاعب في الانتخابات الرئاسية لصالحه، كما قتل وزير الداخلية وتم احتجاز وزير الشباب والرياضة كرهينة في مدينة بواكيه[69]. وقد خلفت المعارك بين المتمردين والقوات الحكومية في أبيدجان حوالي 270قتيلاً و300 جريحاً من القوات الحكومية حسب تقارير المصادر الرسمية.

وقد دفعت هذه التطورات المتلاحقة بعض الدول الغربية إلى محاولة التدخل لحل الأزمة. فبعثت فرنسا بقوات عسكرية تمكنت من إنقاذ إحدى المدارس التبشيرية، وأعلنت إحدى المناطق في بواكيه منطقة آمنة. كما أرسلت بريطانيا كتيبة عسكرية إلى أبيدجان

لاستكشاف الوضع وتحديد ما إذا كان هناك حاجة إلى إرسال قوات عسكرية بريطانية لحماية الرعايا البريطانيين المقيمين في ساحل العاج[70]. كذلك فقد أعلنت منظمة الإيكواس أنها مستعدة لإرسال قوات عسكرية إذا لم يتم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة والمتمردين، وبعثت المنظمة بعثة دبلوماسية فشلت في التوسط بين الجانبين إلى أن وقع فصيل من المتمردين اتفاق هدنة مع الحكومة في 18أكتوبر 2002[71]، تبع ذلك إعلان الحكومة لعفو عام عن المتمردين في ا نوفمبر 2002، وإعلان رغبتها في إعادة إدماجهم في الجيش من جديد، وذلك بعد محادثات استمرت ثلاثة أيام في توجو للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وقد وقع الطرفان وثيقة مبدأيه تنص على حق العودة للضباط المنفيين خارج البلاد ووقف الأعمال العدائية والاستعانة بالمرتزقة أو تجنيد الأطفال، إلا أن قرار العفو العام لم يشر إلى مطالب المتمردين باستقالة الرئيس لوران جباجبو، وعقد انتخابات حرة[72].

وبغض النظر عن تطورات هذه الأزمة ومحاولات حلها. فإن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن المتمردين يمثلون عناصر من الجيش تمكنت من استقطاب عدد كبير من المسلمين في الشمال وتسليحهم للمشاركة في حركة التمرد مستغلين ظروف التمييز التي يعاني منها المسلمون في الشمال. وقد أعلن المتمردون أن هدفهم الأساسي هو إنهاء التميز وإقامة انتخابات حرة بدلاً من الانتخابات التي شابها التدخل والتزوير عام 2000. وكانت تلك الانتخابات قد شهدت استبعاد المرشح الشمالي المسلم ورئيس الوزراء السابق الحسن واتارا من الترشيح بحجة أنه ينتمي بجذوره جزئياً إلى بوركينا فاسورغم أنه يحمل جنسية ساحل العاج ويتمتع بشعبية كبيرة خاصة في صفوف المسلمين في الشمال.

وقد أدت هذه الواقعة إلى توتر سياسي ومصادمات طائفية بين المسلمين الشماليين والمسيحيين الجنوبيين مما أدى إلى إنشاء مجلس للمصالحة عام 2001 حاول معالجة هذه التوترات بمنح بعض العناصر في حزب واتارا مناصب وزارية، إلا أن ذلك لم يخمد النزعات الدينية التي بدأت تتصاعد بعد رحيل القائد الكاريزمي فيليكس هوفييه بوانيه الذي حكم البلاد منذ الاستقلال عام 1993[73].

ونتيجة لذلك فقد أشارت عدة تحليلات بعد المحاولة الانقلابية إلى ضرورة الاستفادة من نموذج ساحل العاج في العديد من أبعاده. فليس معنى أن الحكومة قد تم انتخابها ألا تصبح مسئولة بعد ذلك أمام مواطنيها. كما أن الانتخابات ذاتها لم تعد أساساً كافياً للشرعية خاصة إن كان هناك استبعاد لبعض المرشحين لأسباب سياسية. كما يؤكد هذا النموذج على ضرورة معالجة مظاهر عدم العدالة التي تؤثر على حق المواطنة والحق في التمتع بالحقوق الديمقراطية[74].

ولا تقتصر أزمة المشاركة السياسية للمسلمين على النموذج العاجي فقط بل تمتد إلى نماذج أخرى. ففي ليبيريا –على سبيل المثال – استغل الرئيس الليبيري تشارلز تايلور أحداث سبتمبر للإعلان أن هناك جماعة إسلامية متطرفة تسعى إلى فرض الشريعة الإسلامية في ليبريا وأنها هاجمت إحدى المدن الليبيرية (مدينة كلاي شمال غرب مونروفيا). وقد انتقدت هذه الدعاوى الزائفة من قبل العديد من الكتابات وتساءل البعض هل اكتشف تايلور فجأة وبعد أحداث سبتمبر أنه يعاني من الإرهاب الإسلامي. وكشفت هذه الاتجاهات المعارضة لسياسات الحكومة الليبيرية عن سياسة منحازة يتبعها النظام الليبيري أدت إلى تكريس الفجوة بين الجماعة المسيحية والجماعة المسلمة في البلاد. فرغم أن الدستور الليبيري ينص على عدم التمييز لأسباب دينية إلا أن المسلمين في

ليبيريا يعانون من التمييز المجتمعي بصفة عامة سواء في تولي الوظائف العامة والمناصب السياسية أوفي النشاط الاقتصادي. وهو ما جعل معظم المسلمين من جماعة الماندينجو يتحالفون مع الجماعات المعارضة لتشارلز تايلور.

ويؤكد بعض رجال الدين المسيحي أنفسهم أن الجماعة المسيحية في ليبيريا لم تحاول من قبل أن تدخل في حوار مع أصحاب الديانات الأخرى، وأن معظمهم لا يقبلون تدخل المسلمين في الشئون السياسية أو التوسط لحل الصراعات الأهلية القائمة في البلاد باعتبارهم قوى الظلام المتطرفة[75].

وقد ذكرت بعض المصادر الأخرى أن الأجهزة الأمنية الليبيرية ومنها وحدة مكافحة الإرهاب تمارس انتهاكات حقوق جسيمة تجاه جماعة الماندينجو الإثنية المسلمة حيث تم القبض على بعض العناصر المسلمة بتهمة السعي إلى تكوين خلية إرهابية سرية في مونروفيا، وينتظر بعضهم المحاكمة العسكرية بما يخالف الدستور الليبيري مما أثار انتقادات عديدة ضد الأحكام القضائية المسيسة خاصة أن هذه العناصر من الأقلام الصحفية المعارضة للنظام الليبيري.

والجدير بالذكر أن كلا من تشارلز تايلور ومعارضه الرئيسي الحاج كروما يستغل الدين لإثارة المعارضة تجاه الطرف الآخر حيث أعلن كروما في أوائل التسعينيات تشكيل جبهة أسماها حركة تحرير المسلمين الليبراليين لإعطاء الإيحاء بأن المسلمين في ليبريا يتعرضون لمشاكل حتى يتمكن من الحصول على تمويل مناسب، ودعا كروما للجهاد ضد نظام تشارلز تايلور باعتباره معاديًا للإسلام. ومن جانبه استغل تايلور ذلك للزعم بأن المسلمين يريدون السيطرة على الدولة. وبذلك كرس الطرفان انقسام الشعب الليبيري على أسس دينية وهو الاتجاه الذي تنامي بعد أحداث سبتمبر[76].

وفي تنزانيا يشكو بعض المسلمين من عدم إتاحة التمثيل الكافي لهم في الوظائف العامة كما ذكر تقرير الحريات الدينية الصادرعن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2002، وقد أضاف التقرير التنبيه إلى احتمال تزايد التوتر بين المسلمين والمسيحيين في تنزانيا أو بين المسلمين العلمانيين والمسلمين الأصوليين. وأشار التقرير إلى أن الحكومة التنزانية على علم بهذه المشكلات إلا أنها لا تتخذ إجراءات كافية لحلها مما ينمي المشاعر العدائية بين الجانبين[77].

وعلاوة على ما سبق، استغلت بعض الحكومات الإفريقية أحداث سبتمبر لتصعيد مواجهتها لحركات التحرر الوطني والجماعات المطالبة بالاستقلال من ذلك إثيوبيا التي صعدت الأجهزة الأمنية فيها درجة العنف الموجه لجبهة الأورومو. واستخدمت أعنف الأساليب لمواجهة مظاهرات طلاب الأورورمو الذين تظاهروا احتجاجاً على التهميش المتزايد الذي تعاني منه المقاطعات والأقاليم التي يقطنونها كما تصدت الأجهزة الأمنية للمسيرات السلمية التي اشترك فيها بعض الطلاب بعد رفض الحكومة الإقليمية مطالبهم بعقد لقاء لمناقشة أوضاع طلبة الأورومو.

وكانت مسيرات الاحتجاج قد انتشرت في العديد من القرى والمدن في ولاية أوروميا **Oromia** التي يقطنها جماعات الأورومو المسلمة (الجماعة الإثنية الأكبر في إثيوبيا) وتصدت لها الأجهزة الأمنية مخلفة بعض القتلى وأعدادًا كبيرة من الجرحى. وتتهم الحكومة جبهة الأورومو بالتحريض على المسيرات الاحتجاجية وهي الجبهة التي تقود الكفاح منذ أكثر من عقد كامل لاستقلال ولاية أوروميا.

ونتيجة لهذه الانتهاكات انتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش **human rights watch** ممارسات الحكومة الإثيوبية وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين من

طلبة الأورومو، كما طالبت الحكومة الإثيوبية بمحاكمة المسئولين عن قتل بعض الطلبة المتظاهرين[78].

أحداث سبتمبر وأنشطة الدعم والإغاثة الإسلامية:

اتهم رئيس المجلس العالمي للدعوة والإغاثة بعض الجهات القريبة بالوقوف في وجه العمل الإغاثي والخيري للمنظمات الإسلامية في العالم مستغلة أحداث 11سبتمبر، والمح إلى دور المنظمات التبشيرية وبعض الحكومات العربية والإسلامية في هذا الأمر، وأشار إلى أن هناك جهات بالغرب تسعى إلى قطع الطريق على عمل المنظمات الإسلامية الخيرية، ومنها المنظمات العاملة في إفريقيا خاصة الصومال، عبر اختلاق المشاكل لها وإبراز مشاكل معينة لتقوم باستغلالها لضرب العمل الإغاثي الإسلامي. كما أشار إلى أن هناك منظمات تبشيرية وصهيونية تسعى لتعطيل العمل الخيري لتخلوا لها الساحة بأدوارها التبشيرية عبر استغلال الفقر لدى بعض الشعوب الإسلامية لتقدم لها المساعدات الغذائية مع ثقافة معادية لدينهم الإسلامي.

وقد استشهد رئيس المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة بالصومال لتوضيح مدى تأثير الحملات التبشيرية على الدول الإسلامية؛ حيث أكد أن المنظمات التبشيرية قد استغلت المشكلات والكوارث التي مرت بها حتى أصبح فيها أقلية من غير المسلمين. كما عبر عن انزعاجه من تضيق بعض الحكومات العربية على الأغنياء الذين يتبرعون للنشاط الخيري ومطالبتهم بعدم التبرع لجهات خارجية[79].

والجدير بالذكر أن إفريقيا تنتشر في دولها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الإسلامية التي تعمل في مجالات الإغاثة الإسلامية ودعم الطبقات الفقيرة وتحصل على دعمها الأساسي من دول الخليج البترولية؛ ففي نيجيريا على سبيل المثال يوجد حوالي 523منظمة أهلية إسلامية تمثل 13% من الجمعيات الأهلية المسجلة في نيجيريا. وفي بعض الدول الأخرى ذات الأغلبية الإسلامية ترتفع هذه النسبة (42% في النيجر، 33% في تشاد، 31% في السنغال، 28% في مالي). وحتى في الدول التي يمثل فيها المسلمون أقلية عددية ترتفع نسبة الجمعيات الأهلية الإسلامية. ففي أوغندا تمثل هذه الجمعيات الأهلية 28 % من الجمعيات الأهلية المسجلة في حين لا يتجاوز عدد المسلمين في أوغندا 20% من إجمالي السكان[80].

ورغم انتشار نشاط هذه المنظمات إلا أنها لا تكاد تقارن بنشاط البعثات والمنظمات التبشيرية العاملة في الدول الإفريقية وهو ما أشار إليه الأمين العام للمجلس العالمي للإغاثة الإسلامية؛ حيث أكد أن منظمات الإغاثة تعتبر قليلة جداً وفقيرة للغاية إذا ما قورنت بالمنظمات التنصيرية والتبشيرية في العالم الإسلامي، والتي تتعدى ميزانياتها ميزانيات دول كاملة وتتدخل في الصراعات الدائرة في الدول الإسلامية، ومنها الدول الإسلامية الإفريقية وتستغلها لصالحها[81].

وكانت عدة تقارير صحفية قد أكدت حقيقة انتشار نشاط المنظمات التبشيرية في العديد من الدول الإفريقية مستغلة الظروف التي تمر بها هذه الدول. ففي الجزائر أشارت إحدى الصحف المستقلة أن خمسين جزائرياً على الأقل يتنصرون سنوياً في منطقة القبائل البربرية حيث تستغل المنظمات التبشيرية ظروف الفقر والمرض التي يعاني منها العديد من السكان وتستخدم إذاعات غربية توجه برامج تبشيرية باللغة الأمازيغية لهؤلاء السكان، وهو ما قد يسعى إلى خطوة أكثر اتساعاً في هذا النطاق وهي محاولة العودة إلى الجذور المسيحية لبلاد المغرب الغربي. ويقدر عدد الجمعيات التي تعمل في منطقة القبائل وحدها حوالي 19جمعية[82].

وفي السودان نشط عمل هذه المنظمات منذ بداية الحرب الأهلية في الجنوب، وتعددت وسائل تدخلها في الشئون الداخلية إلى الحد الذي دفع الرئيس السوداني عمر البشير إلى إصدار قرار بإعادة النظر في اتفاقية برنامج شريان الحياة، الذي سمح من خلاله لعدد من المنظمات الدولية بتوصيل مواد الإغاثة للمتضررين من آثار الحرب في الجنوب؛ وكانت هذه المنظمات قد مارست بعض التجاوزات بتدخلها لتنفيذ برامج للتنمية والتعليم بالتعاون مع حركة التمرد.

وفي الكونغو أكد زعيم المسلمين أن ظاهرة الردة انتشرت بين مسلمي الكونغو نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تحاول الأنشطة التبشيرية التعامل معها ببناء المدارس والمستشفيات ومشروعات البنية الأساسية المختلفة ودعا منظمات الإغاثة الإسلامية إلى تقديم المعونة لتحسين الظروف المعيشية للمسلمين في الكونغو[83].

ولعل من أهم الأمثلة التي تبرز حجم النشاط التبشيري في إفريقيا في السنوات الأخيرة أن القوات الفرنسية كانت قد تدخلت لإنقاذ حوالي مائة وسبعين طفلٍ من أبناء المبشرين في أحد المدارس التنصيرية (الأكاديمية المسيحية الدولية) في ساحل العاج خلال المصادمات التي وقعت بعد اندلاع حركة التمرد في سبتمبر 2002؛ وهو ما يثير التساؤل حول عدد المبشرين أنفسهم[83].

ولعل هذا النشاط الضخم للمنظمات التبشيرية هوما دعا أحد الكتابات التي نشرت مؤخراً لأحد المؤرخين المتخصصين في الدراسات الدينية إلى الإشارة إلى أن انتشار الإسلام في الدول الغربية يصاحبه انحسار للإسلام وتقدم المسيحية في العالم النامي خاصة في القارة الإفريقية. بل إن هذا الانتشار الذي تصاعد بعد رحيل الاستعمار أصبح من أهم الأحداث التي تشهدها القارة.

ويشير هذا المؤلف إلى أن أحداث سبتمبر سوف تدعم من هذا الانتشار على الأقل في الأمد المنظور أو الأجل القريب[85].

التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا:

أتاحت أحداث سبتمبر فرصة مناسبة لزيادة نفوذ إسرائيل في إفريقيا، وهي الدولة التي تعتبرها الولايات المتحدة شريكاً أساسياً لها في محاربة الإرهاب؛ إذ حاولت إسرائيل كسب تأييد الدول الإفريقية لما تدعيه عن الإرهاب الفلسطيني، مع استمرار مراميها لتدعيم التعاون مع بعض الدول الإفريقية في عدة مجالات لكسب تأييد هذه الدول للموقف الإسرائيلي في الصراع العربي – الإسرائيلي بصفة عامة.

ففي موريتانيا استقبل الرئيس الموريتاني وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في أكتوبر 2002 في أول زيارة رسمية إسرائيلية على هذا المستوى إلى موريتانيا منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين عام 1999. وقد اعتبرت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن هذه الزيارة تعبير عن العلاقات الجيدة التي تجمع البلدين ورد على الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الموريتاني إلى إسرائيل عام 2001.

وقد اتخذت الحكومة الموريتانية إجراءات أمنية مشددة لهذه الزيارة إدراكاً منها للمعارضة الشعبية والاحتجاجات التي تقودها أحزاب المعارضة ضد تنامي العلاقات الإسرائيلية –الموريتانية. وتحاول إسرائيل من جانبها تغيير الرأي العام الموريتاني حول العلاقات مع إسرائيل إذ بادرت إسرائيل بإرسال المساعدات الطبية والبعثات الطبية المتخصصة إلى موريتانيا والتي تعتبرها إسرائيل مظاهر ناجحة للتعاون رغم رفض بعض المواطنين الموريتانيين لها[86].

وقد استمرت مظاهر التعاون بين إسرائيل وبعض الدول الإفريقية وسعت إسرائيل إلى توثيقها. ففي زيارة قام بها وزير الزراعة الإسرائيلي إلى إثيوبيا ورواندا وأوغندا في أكتوبر 2002 عرضت إسرائيل استعدادها لتقديم كافة المساعدات لهذه الدول في مجال الزراعة. كما عرضت بعض الشركات الإسرائيلية الخاصة اقتراحات للتعاون مع الشركات الخاصة في موزمبيق في مجالات الري والبنية الأساسية بعد زيارة عدد من ممثلي هذه الشركات إلى موزمبيق في سبتمبر 2002. ومن أهم هذه الشركات شركة تاحال الإسرائيلية التي تعمل في عدة دول إفريقية منها بوتسوانا، إثيوبيا، تنزانيا، زامبيا، غانا، نيجيريا[87].

وعلى الجانب الآخر تنتظر إسرائيل من الدول الإفريقية دعم موقفها في الصراع العربي-الإسرائيلي وتبني رؤيتها عن الإرهاب الفلسطيني، وترفض أي اتجاهات تصرح بغير ذلك؛ فقد شهد عام 2002 أزمات دبلوماسية متكررة بين إسرائيل وزيمبابوي كان من أبرزها؛ إدانة السفارة الإسرائيلية لما صرح به السكرتير الإعلامي لحزب زانو الحاكم من إلقاء المسئولية على إسرائيل في العنف الدائر في الشرق الأوسط، ومسئولية العمليات الاستشهادية. وقد أدانت السفارة الإسرائيلية بشدة هذه التصريحات التي اعتبرتها تبريراً للعمليات الإرهابية الفلسطينية كما تسميها إسرائيل وأكدت استمرار إسرائيل في حمايتها نفسها من الإرهاب الفلسطيني[88].

كما نشبت أزمة أخرى بعد إصدار وزارة الخارجية في زيمبابوي بيان بإدانة ما قامت به القوات الإسرائيلية من تدمير لمقر الرئيس عرفات في رام الله في سبتمبر 2002 ومطالبة الأمم المتحدة بالحد من العنف الإسرائيلي وقد اتهم السفير الإسرائيلي الرئيس موجابي بالتحيز للجانب الفلسطيني وعدم إدانة الإرهاب الفلسطيني الذي كان سبباً في السياسات الإسرائيلية.

المصادر والهوامش:

1. الخضر عبد الباقي، "إفريقيا والتحالف الأمريكي..مواقف متباينة"،إسلام أون لاين، 2001/9/27 .
2. سوزان رايس، معركة إفريقيا، مختارات الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 37، يناير- مارس 2002 .
3. **"Bush to Obasanjo: we'll capture Bin Laden", This day (Lagos),4/11/2002 .**
4. **"Nations Ask for Caution in Anti-terror war ", South African Press Association (Johannesburg), 19/10/2001.**
5. **"Pretoria says us must aim at culprits", Business day (Johannesburg), 10/10/2001.**
6. **Alfred Wasika, "Kampala on Bin Laden Hit List", New Vision (Kampala), 17/12/2001.**
7. أزمة في أوغندا بسبب المؤتمر الإسلامي، إسلام أون لاين، 2002/2/26، وكانت قضية العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي قد أثيرت بصورة مماثلة في نيجيريا وهي أحد القضايا الخلافية التي تمس هوية الدولة النيجيرية؛ حيث يطالب بعض المسيحيين بانسحاب نيجيريا من المنظمة لأن ذلك يتعارض -من وجهة نظرهم- مع علمانية الدولة. بينما يرى المسلمون أن انضمام نيجيريا إلى المنظمة لا يعني أنها أصبحت دولة إسلامية وتحكمها الشريعة ولكنه في الوقت نفسه يعترف بأن نيجيريا إسلامية يعيش فيها عدد كبير من المسلمين . انظر في ذلك: إبراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في إفريقيا: نموذج نيجيريا،(القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي،1997).
8. **"Western Sahara: 11Sept.hasn't influenced Western Sahara's Situation", Afrol news,www.afrol.com, 6/6/2002.**
9. الحياة: 2002/7/25.
10. **"Gaddafi offers to help Get Binladen", This Day (Lagos), 27/12/2001.**
11. **Ngumbao Kathi, Muslim Leaders Vow to Support Afghanistan, The Nation (Nairobi), 27/10/2001.**

12. **Njuguma Mutonya, Muslim elders Refuse to meet us officials, The Nation (Nairobi), 31/10/2001.**
13. **David Mugonyi,"Pro-Osama Demos Rile President", The Nation (Nairobi) 21/10/2001.**
14. **"Muslim Warned against Anti-US Demos", The East Africa standard (Nairobi), 5/11/2001.**
15. **Tajudeen Suleiman, The Grand Stand, tempo(Lagos), 22/10/2001.**
16. **Ademola Adeyemo,"Muslim Youth March for Binladen in Ibadan, Burn US flag", This Day (Lagos), 6/11/2001.**
17. انظر: **Pretoria Says must Aim at Culprits, Business day (Johannesburg), 10/10/2001 "Jihad Talk Fuels Local Muslim's emotions", Mail&Guardian (Johannesburg), 12/10/2001.**
18. "قرار المجموعة الإفريقية حول الأمن العالمى بعد الهجوم على أمريكا: منظور إفريقى "، مختارات الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 37، يناير-مارس 2002
19. **Edwin Madunagn, "Between Terrorism and Global Dictatorship", The Guardian (Lagos), 4/10/2001.**
20. **Joe Mambu, Beyond The 11Sept tragedy , concord Times(Freetown), 27/9/2001 & D.A Jawo, "Our National politics and The US Tragedy", The Independent (Banjul), 17/9/2001.**
21. **Ali Mazrui, "US Should Address Causes of Terrorism", The Nation (Nairobi), 7/10/2001.**

وانظر فى رأي مماثل:

Korwa Adar, Afghan Attacks are Sowing Seeds of Hatred, Interview with East Cape news, 10/10/2001.

22. مقابلة مع هوراس كامبل، مختارات الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 37، يناير-مارس 2002 .
23. **"African Heads of State adopts declaration against terrorism", Vanguard (Lagos), 20/10/2001.**
24. **Jean-Jacques Cornish, AU agrees to support war on terrorism, Business Day(Johannesburg), 16/9/2002.**
25. انظر فى هـذا الـرأي: **Gamal Nkrumah, Eyes on Algiers, Al-Ahram Weekly., 19/9/2002**
26. **"Ecowas Criminal Bureau to be established", Accra Mail, 19/9/2002.**
27. **"SADC Leaders declare Unita terrorist group", tomic news Agency (Dar essalam), 16/1/2002.**
28. **Juliet Nankinga, "Somalia told to end terror", New Vision (Kampala), 12/1/2002.**
29. **Kakaire A.Kirunda, "Kampala, Nairobi Anti-terrorist plan", The Monitor (Kampala), 29/10/2001.**
30. **J.Kakaude & J.Odyek, "Anti-terrorism bill tabled", New Vision (Kampala), 5/10/2001.**
31. **President establishes anti-terrorism committee", UN Integrated Regional Inf network. 5/10/2001.**
32. **Mauritian Anti-terrorist bill disputed, Afrol news, 31/2/2002.**
33. **" Radio closed in connection with Anti-US statements",UN integrated regional information networks ,19/9/2001**
34. **" Don't let sept 11 cut into freedom of expression , groups say",international freedom of expression exchange (Toronto), 11/9/2002.**
35. **Emmanuel Egbabor, "Terrorism: Banks Adopt tough conditions", financial standard (Lagos), 22/10/2001.**
36. **Daniel Nyassy,"UK Planes to spy on Somalia", The East Africa Standed (Nairobi), 23/3/2002.**
37. محمد عاشور: "الحركات الإسلامية الصومالية: ذريعة أمريكا للتـدخل والتقـسيم "، إسـلام أون لايـن، 2001/10/5.
38. انظر في تفصيل ذلك: خليل عناني، الصومال بين وحي الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 148، إبريل 2000، بدر حـسين شـافعي، سيناريوهات القربة الأمريكية للـصومال، إسـلام أون لاين: 2001/10/5.
39. **"Somalia Next War target", afrol news, 9/12/2001.**
40. الحياة: 2002/1/12.
41. الحياة: 2001/12/24.
42. الحياة: 2002/10/15.
43. **"Opposition group urges international community to help", UN Integrated Regional Information networks, 18/1/2002.**
44. **"Somalia Next War target", afrol news, 9/12/2001.**
45. الحياة: 2002/1/7.
46. **"Joint Mechanism with Somalia", Africa Research Bulletin, March2002, p.14797.**
47. **" Did US Rush to judge Somali company?", The East African (Nairobi), 9/9/2002.**
48. **"Somali Clan Factions set to meet in Eldoret", The East African (Nairobi), 30/9/2002.**
49. **"Somali leader rejects peace talks ", BBC news , 24/10/2002.**

50. الحياه:2002/10/28 &

" Somali warlords sign peace pact", the east african standard (Nairobi),28/10/2002.

51. لمزيد من التفاصيل: حمدي عبد الرحمن، "السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، العدد147، يناير2002، هاني رسلان، أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، السياسة الدولية، العدد 149، يوليو2002.

52. الحياة: 2002/7/6.

53. النص الكامل لاتفاق مشاكوس انظر: الشرق الأوسط: 2002/7/26.

54. من الآراء المعارضة: إبراهيم نصر الدين، حوار لقناة الجزيرة القطرية، حسن أبوطالب،"السودان بعد اتفاق مشاكوس"، الأهرام:2002/7/31، فاروق أبوعيسى،"اتفاق مشاكوس جزئي ولا يحل أزمة السودان"، الأهرام:2002/8/7.

55. ولتفصيل الآراء المؤيدة انظر: ميلاد حنا،"الوحدة السودانية: الطوعية بالمودة وقبول للآخر"، الأهرام: 2002/8/13، إجلال رأفت في: تحقيق مشاكوس تكريس للوحدة أم دعوة للانفصال، الأهرام: 2002/8/2.

56. الحياة: 2002/7/31.

57. الحياة: 2002/8/2.

58. الحياة: 2002/7/24.

59. Revin J.Kelly:"US taking hard line on Sudan peace talk", The East African (Nairobi), 9/9/200& "Khartoum Reacts angrily to US bill", UN Integrated Networks, 10/10/2002.

60. إسلام أون لاين: 2002/10/8.

61. إسلام أون لاين: 2002/10/5& الحياة: 2002/10/14.

62. انظر في تفصيل ذلك: حديث اسياسي افورقى إلى جريدة الوطن.

63. الحياة: 2002/10/15.

64. "Comoron invasion linked to US war on terrorism", afrol news,19/12/2001.

65. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الملك عوده،"النظام السياسي والدستوري لجزر القمر عام 2001" & حمدي عبد الرحمن،"النظام السياسي في جزر القمر وتحديات بناء الدولة الوطنية"، في: عبد الملك عوده(محرر)، جزر القمر: دراسة مسحية شاملة، (القاهرة: معهد الدراسات العربية، 2002).

66. Josephine Lahor, "war on terrorism: Nigeria named high stakeholder", This Day (Lagos), 11/9/2002& "More Fulanis killed in Nigeria", afrol news, 30/5/2002,& "Nigeria massacre could have been prevented", afrol news, 18/12/2001.

67. "Nigeria in crisis over Sharia law", BBC News, 26/3/2002& "Europe protests Nigeria death by stoning sentence, afrol news, 25/6/2002.

68. " Niger: a secular state ",Africa Research Bulletin, May 2002, pp.14876-14877.

69. "Coup or Mutiny ,former Military ruler Guei killed", Allafrica, 19/9/2002.

70. "French troops move in to protect children in Ivory Coast ", Vanguard (Lagos), 27/9/2002.

71. الحياة: 2002/10/19.

72. " Ivory Coast Agrees rebel amnesty deal " , BBC news, 2/11/2002.

73. "Battle for Bouake continues", The News (Monrovia) , 9/10/2002.

74. انظر في هذا التحليل: **"Once elected, does government cease to be accountable", Daily News (Harare), 4/12/2002& Dominic odipo, ivorian experience has many lessons for Kenya, The East Africa standard (Nairobi) , 4/12/2002 & "The Cote D'Ivoire Conflict", Accra Mail (Accra), 1/10/2002.**

75. Jamis Harris , " Church contributes to Nation's division , says retired bishop ", the perspective (Smyrna, Georgia), 7/6/2002 & Edward Kollie , " By thier fruits , we shall know them " , the perspective , 28/2/2002.

76. Charles Kwamula Sunwabe, " where is tha accountability ?", the pespective: opinion, 4/9/2002.

77. " UN warns of religious tensions in Tanzania ", The East African (Nairobi), 14/10/2002.

78. " Crackdown on Ethiopia's Oromo students " , afrol news , 22/5/2002& " Ethiopian police slammed for killing protestors", afrol news , 19/6/2002.

79. الشريف: قميص عثمان لضرب العمل الإغاثى "، إسلام أون لاين، 2002/8/14 .

80. Gamal Nkrumah , " eyes on Algies " , alahram weekly, 19/9/2002.

81. الدول الغربية ترصد بنوداً في ميزانيتها للتنصير، إسلام أون لاين، 2000/7/9.

82. الردة تنتشر بين مسلمي الكونغو، إسلام أون لايـــن، 2000/6/20.

83. " French troops move in to protect children in ivory coast , op.cit.

84. William Bole , " Christianity outstripping Islam worldwide ", religious news service,20/5/2002 referring to the book of Philip Jenkins , the next Christendom, , Oxford Univ press, 2002.

85. " Peres in Mauritania ", Arabic news , 10/9/2002& " Mauritania's people oppose normalization with Israel ", Arabic news , 13/7/1999.

86. " Israel offers to boost agriculture " new vision (Kampala), 15/10/2002& " Israeli companies interested in Mozambique ", Agencia de Informacao de Mocambique (Maputo) , 4/9/2002.

87. " Israel embassy slams Shamuyarira", Zimbabwe Independent (Harare),9/8/2002.